الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أحمد دراية أدرار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية

قسم العلوم الإنسانية

الرقم التسلسلي:

رقم الجرد:

محمد علي باشا ودوره في بناء اقتصاد الدولة المصرية الحديثة 1805-1848م

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ

تخصص تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبتين:

- عتيقة دحماني
- كلثوم قطيب

إشراف الأستاذ:

أحمد بوسعيد

لجنة المناقشة

01	د.باعثمان عبد الرحمان	جامعةأدرار	رئيسا
02	أ.بوسعيد أحمد	جامعة ادرار	مشرفا ومقررا
03	د.بابا عبد الله	جامعة أدرار	مناقشا

السنة الجامعية: 1437/1438هـ- 2016/2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الرسول صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لا يشكر الله " رواه أحمد والترمذي.

الشكر لله عز وجل ذو الفضل والإحسان والحمد والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه

الذي أنار لنا الدرب وفتح لنا أبواب العلم وأمدنا بالصبر وأعاننا على إنجاز هذا العمل

نتوجه بالشكر إلى الذي قدم لنا يد العون والنصح وتابع معنا مراحل إنجاز هذا العمل ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته القيمة الأستاذ المشرف "بوسعيد أحمد"، الذي نتمنى له المزيد من النجاح آملين أن يكون ذلك في ميزان حسناته إن شاء الله

كما نتقدم بالشكر إلى كل أساتذة قسم العلوم الإنسانية

والشكر موصول إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد وخاصة مكتب دراسات وخدمات الإعلام الآلي فاني.

كلثوم عتيقة

إهداء

إلى الذي أخذ بأيدنا إلى طريق المعرفة وسلك بنا دروب الحياة ومتاهاته حتى أوصلنا إلى بر الأمان سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم

إلى التي سهرت من أجلي وكانت في رحلتي أحلى ظل، الصدر الحنون أمي الغالية حفظها الله ورعاها وأطال عمرها

إلى من ضحى بالنفس وبذل كل غالي ونفيس من أجلي

أبي العزيز حفظه الله ورعاه وأطال عمره

إلى جدتي أطال الله في عمرها وإلى أجدادي رحمهم الله وأسكنهم فسيح جنانه

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي : محمد وزوجته يمينة، عبد الوهاب وزوجته رقية

عبد السلام، رشيد إلى أخواتي أحاطهن الله برعايته: فاطمة، كريمة، نعيمة، جميلة، فضيلة

إلى أختي حرية وأبنائها: صلاح الدين، كلثوم، صفاء، عبد النور

إلى أخي الشقيق محمد وأولاده

إلى شموع العائلة: حليمة، فاطمة، سينان إلى كل من يحمل لقب عبد الهادي، دحماني

كاسو، إلى من خاضت معي غمار العلم والمعرفة رفيقتي قطيب كلثوم

إلى من بادلتني أصول المحبة والصداقة والأخوة في السراء والضراء أختي خضرة

إلى من كانوا في الدرب أحلى رفقة صديقاتي كل باسمها خديجة، فضيلة،

شريفة شريفة ، فاطمة، فضيلة، نورة، هاشمية ، زهرة، كريمة

إلى أستاذي الفاضل " بوسعيد أحمد" أدامه الله ذاخراً لنا

إلى شهدائنا الأبرار و إلى كل دفعة 2016/ 2017

إلى كل من قدم لي يد العون ولو بدعوة في ظهر الغيب من قريب أو بعيد

إلى الأمة العظيمة التي تسعى لتحصيل العلم والمعرفة

أهدي ثمرة هذا العمل

عتيقة

الإهداء

أحمد الله عز وجل الذي وفقني لإتمام هذا العمل فلولا فضله ورحمته ما أتممته وأصلي على قرة العين وحبيب القلب شفيعي وأنيسي في ديني ودنياي محمد صلى الله عليه وسلم

قال الله تعالى"وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيراً"سورة الإسراء الآية64.

إلى أبي وأمي براً بهما واعترافاً بجميلهما ووفاءاً لعطائهما.

إلى من يحملون في عيونهم ذكرياتي من اقتسمت معهم حلو الحياة ومرها أخواتي (حلية، سلية، سعدية، وهيبة، عبد الباسط)

إلى رمز البراءة في العائلة(عبد القادر، عبد الرحمان، مروة)حفظهم الله ورعاهم

إلى جدتي وجدي أطال الله في عمرها.

إلى روح جدتي وجدي رحمهما الله واسكنهما فسيح جناه.

إلى أعمامي وزوجاتهم وعماتي كل واحدة باسمها وجميع عائلة (قطيب وعزاوي)

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي..صديقاتي.

إلى من تحملت معي أعباء هذا العمل وكانت لي عوناً وسنداً طيلة مشواري الدراسي صديقتي الغالية"عتيقة".

إلى الذي لم يبخل علينا بالنصيحة والتوجيه فجزاه الله عنا كل خير أستاذي الفاضل ....بوسعيد.

إلى صديقاتي الاتي لم يترددنافي مد يد المساعدة(فضيلة، خضرة، خديجة،شريفة،كريمة، زهرة ،فاطمة).

إلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة خاصة السنة الثانية ماستر تاريخ الفوج الأول.

إلى من بهم أكرم منا مكانة.....شهدائنا الأبرار

إلى كل من يسعى لتحصيل العلم والمعرفة والتفوق هدفه والنجاح سبيله اهدي ثمرةهذا العمل.

كلثوم

مختصرات البحث

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ط	طبعة
ع	عدد
ج	جزء
مج	مجلد
تر	ترجمة
تح	تحقيق
ددط	دون طبعة
ددن	دون دار نشر
دم ن	دون مكان نشر
دسر	دون سنة نشر
تع	تعريب
تق	تقديم

المقدمة

في أواخر القرن الثامن عشر أثبت النظام العثماني المملوكي عجزه عن تحقيق الحكم الصالح للمصريين، كما أثبت عجزه عن الدفاع عن بلادهم عندما دهمها الغزو الفرنسي في سنة 1798م الذي لم يدم طويلاً ، حيث عملت الدولة العثمانية بدعم بريطانيا على إخراجه من مصر عام 1801م. في ظل هذا الظرف العصيب برزت شخصيةٌ مغامرة تمكنت من استغلال الموقف لصالحها وفرض سطوتها لاحقاً، إنّها شخصية "محمد علي" الذي تمكن من الاستيلاء على مقاليد الحكم في مصر بطلب من أعيانها وعلمائها عام 1805م، وشرع في إصلاحات اقتصادية هي محور بحثنا الموسوم بـــ: "محمد علي ودوره في بناء اقتصاد الدولة المصرية الحديثة 1805-1848م".

تعد فترة حكم محمد علي باشا من 1805م إلى 1848م من أهم فترات تاريخ مصر الحديث التي شهدت بناء نهضة اقتصادية عظيمة، وذلك بانتهاج محمد علي سياسة جديدة دفعت بالاقتصاد قدماً إلى الأمام وربطته باقتصاد السوق ، وذلك بعدما خلص مصر من الركود والانحطاط الذي عاشته قرابة ثلاثة قرون في عهد المماليك.

تكمن أهمية هذ ه الدراسة في بيان ملامح تطور الاقتصاد المصري في ظل حكم محمد علي ، وانعكاس ذلك على مختلف الجوانب.

ومن الأسباب التي أدت بنا لختيار هذا الموضوع: محاولة التعرف على حقبة هامة من تاريخ مصر الحديث خاصة والمشرق عامة، وبغية التعرف على أهم التغيرات الاقتصادية التي أدخلها محمد علي على مختلف الأصعدة لجعل مصر دولة حديثة، بالإضافة إلى محاولة التعرف على أهم انعكاسات إصلاحات محمد علي الاقتصادية.

أما بالنسبة للإشكالية: يعد حكم محمد علي في مصر نقطة تحول ليس في تاريخ مصر فحسب، بل في تاريخ المشرق العربي، وقد بذل جهوداً كبيرة في تطوير اقتصاد البلاد لذلك استحق من المؤرخين لقب مؤسس مصر الحديثة. فإلى أي مدى تصدق هذه العبارة؟ وكيف استطاع بناء اقتصاد مصر على أسس حديثة تواكب التطور الذي كان سائداً في الدول الأوروبية؟

وهذه الإشكالية تحمل في طياتها عدة تساؤلات سنحاول الإجابة عنها من خلال فصول الرسالة وهي كالآتي:

- من هو محمد علي وكيف وصل إلى منصب والي مصر؟

-كيف استطاع محمد علي تثبيت نفسه في ولاية مصر، ثم تحويلها إلى باشاوية وراثية؟

- ما سلسلة التغيرات الاقتصادية التي أنجزها محمد علي وما مدى تأثيرها على بنية المجتمع المصري؟

- ما هي السياسة التي أنتهجها محمد علي من أجل السيطرة على النظم الاقتصادية؟

- هل نجح محمد علي في تحقيق ما يطمح إليه؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة لجأنا إلى إتباع خطة قوامها مقدمة الموضوع وثلاثة فصول وخاتمة.

- الفصل الأول: تولّي محمد علي حكمَ مصر وتوطيدُ سلطانه.

المبحث الأول: ظهور محمد علي وتوليه الحكم ، تناولنا فيه نشأته وقدومه إلى مصر على رأس فرقة ألبانية إلى غاية توليه الحكم بإرادة زعماء الشعب.

المبحث الثاني: توطيد سلطان محمد علي على مصر، والذي تطرقنا فيه إلى تخلص محمد على من المشاكل الداخلية التي كانت تواجهه، وذلك بصدّه لحملة فريزر 1807م والتخلص من الزعامات الشعبية 1809م والقضاء على المماليك 1811م.

- الفصل الثاني: إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية.

المبحث الأول: الإصلاح الزراعي، تناولنا فيه أهم التغيرات التي طرأت على مجال الزراعة من مسح أراضي، إلغاء الالتزام، إدخال محاصيل زراعية جديدة وتطوير منشآت الري.

المبحث الثاني: الإصلاح الصناعي، تناولنا فيه أهم الصناعات المدنية كمصنع النسيج وصناعة الحرير والصناعات الحربية كمصنع البنادق والبارود.

المبحث الثالث: الإصلاح التجاري ، تطرقنا فيه إلى احتكار محمد علي للتجارة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى وسائل النقل والمواصلات.

- الفصل الثالث: انعكاسُ الإصلاحات ومآلُها.

المبحث الأول: انعكاس الإصلاحات على المجال الثقافي ، تناولنا فيه نشاط البعثات العلمية التي أوفدها محمد علي إلى أوروبا، وقد اتخذنا رافع رفاعة الطهطاوي نموذجاً باعتباره أحد أعمدة النهضة الثقافية، وريادة مصر في الطباعة وما آل إليه الأزهر في خضم هذه الإصلاحات.

المبحث الثاني: انعكاس الإصلاحات على المجال الاجتماعي، تطرقنا فيه إلى أهم التحولات الاجتماعية الكبرى، وتكريس الطبقية المجتمعية.

المبحث الثالث: تقييم إصلاحات محمد علي، تناولنا فيه التقييم السلبي والإيجابي للإصلاحات الاقتصادية وما آلت إليه.

وفي الأخير خلصنا من خلال دراستنا هذه إلى خاتمة عرضنا فيها جملة من النتائج التي توصلنا إليها.

كما تتركز هذه الدراسة على منهجين:

- المنهج التاريخي الذي يتماشى مع طبيعة موضوعنا، وذلك في سرد الأحداث بطريقة وصفية كرونولوجية لفهم الأحداث بتسلسل زمني بهدف عرض وتتبع لأهم مراحل تطور الاقتصاد المصري.

- المنهج التحليلي الاحصائي

وفي خضم هذا البحث واجهتنا صعوبات: إذ لا يخلو أي عمل من الصعوبات التي تعيق الباحث في بحثه، والتي لاشك أنها تزيده إصراراً في الوصول إلى أهدافه. ولعل من أهم الصعوبات التي واجهتنا في بحثنا هذا قلة المصادر والمراجع التي تناولت التجربة الاقتصادية في عهد محمد علي، وحتى وإن وجدت فهي غير متخصصة، ضيق الوقت وتزامن الدراسة مع إنجازنا لهذا الموضوع.

وقد اعتمدنا في عملنا هذا على مجموعة من المصادر والمراجع استقينا منها مادة البحث:

- عجائب الآثار في التراجم والأخبار لعبد الرحمان الجبرتي باعتباره شاهداً على الأحداث، لكن مما يؤخذ عليه أنه كان من أشد المنتقدين لسياسة محمد علي.

-الحرف والصناعات في عهد محمد علي لصلاح أحمد هريدي وفيه تناول المؤلف إحدى القوى الهامة المطوّرة للمجتمع المصري، والتي لعبت دوراً هاماً في تاريخه ألا وهي الصناعة.

- عصر محمد علي لعبد الرحمان الرافعي وفيه تناول المؤلف كيف آل الحكم إلى محمد علي بإرادة الشعب، وما تميز به من سرد الوقائع بدقة وأمانة يمهد لها ويورد بعد سردها نتائجها ورأيه في هذه الواقعة وتلك النتائج.

- معالم تاريخ مصر لطه جاد والذي اعتمدنا عليه في الفصل الثاني الذي تناولنا فيه أهم انجازات محمد علي الاقتصادية.

الفصل الأول

تولّي محمد علي حكمَ مصر وتوطيدُ سلطانه

المبحث الأول:ظهور محمد علي وتولّيه الحكم

المبحث الثاني: توطيد سلطان محمد علي على البلاد 1805-1811م

الفصل الأول: تولّي محمد علي حكمَ مصر وتوطيدُ سلطانه

بعد جلاء الفرنسيين عن مصر سنة 1801م، أصبحت البلاد تعاني من وجود ثلاث قوى استبدادية متناحرة حول الاستئثار بالحكم خاصة القوة المملوكية، والقوة العثمانية التي كانت تحكم البلاد حكماً فعلياً قبل مجيء الحملة الفرنسية، والقوة الإنجليزية التي كانت تسعى إلى أن يكون الحكم في مصر متماشياً مع أهدافها و سياستها[1].

وإلى جانب هذه القوى الثلاث الشعب المصري الذي مارس الكفاح خلال سنوات الحملة، و لم يدرك مدى قوة هذا الشعب سوى محمد علي الذي قرر الاستفادة من هذه الظروف واستخدامها لمصلحته[2].

المبحث الأول: ظهور محمد علي وتولّيه الحكم

أولا: ظهور محمد علي

أدى الفراغ السياسي بسبب ضعف المماليك، وعدم قدرتهم على مواجهة الفرنسيين أيام الغزو، وصعوبة بلورة حاكم عثماني يقبل به المصريون، ويتمتع بشخصية تقف أمام المماليك، كل ذلك أدى إلى بروز رجل تمكن من الاستيلاء على مقاليد الحكم في مصر ألا وهو محمد علي[3].

ولد محمد علي سنة 1769م بمدينة قولة* وقد توفي والده إبراهيم أغا وهو في الرابعة من عمره [4]، فتولى أمره عمه طوسون غير أن هذا الأخير وافته المنية بعد مدة وجيزة، فقام بتربيته أحد أصدقاء والده يعرف بشوربجي [5]. وقد عرف محمد علي في طفولته بالذكاء والولوع

---

[1]- عبد العزيز نوار: تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق، دط، دار النهضة العربية، بيروت: 1973م، ص 80.

[2]- محمد محمود السروجي: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دط، دن، الإسكندرية: 1998م، ص01.

[3] – مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني، دط، دار أسامة، الأردن: 2009م، ص 181.

* قولة: إحدى المدن البلقانية الواقعة على الساحل المقدوني ببلاد اليونان.

ينظر: صلاح أحمد هريدي : دراسات في تاريخ الحديث والمعاصر (1517-1882م)، دط، دن، القاهرة: 1999م، ص 383.

[4] – محمد صبري: تاريخ العصر الحديث مصرمن محمد علي إلي اليوم، دط، مطبعة مصر، القاهرة: 1927م، ص 31.

[5] – عمر الإسكندري وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، دط، مكتبة مدبولي، القاهرة: دس، ص 212.

بالفروسية وألعاب السيف، ولما بلغ أشدّه التحق بالجهادية تحت إدارة مربيه ، فأظهر في جباية الضرائب مهارة وبسالة عجيبتين، فرقاه إلى رتبة "بلوك باشي"[1]، وزوجه من قريبة له أنجب منها ثلاثة ذكور: إبراهيم، طوسون، إسماعيل[2]، وعمل محمد علي في تجارة الدخان، وقد برع في تلك التجارة حتى اكتسب شهرة واسعة وثقة عظمى لدى عملائه[3] وإلى جانب هذا اكتسب أيضاً الخبرة في اقتناص الفرص ودراسة التوجهات والميولات وأصول التعامل.

وعندما غزى نابليون مصر، بعث السلطان سليم الثالث في صيف عام 1799م حملة ألبانية مكونة من سفن حربية لمحاربة نابليون وإعادة السيطرة العثمانية على مصر ، وكان محمد علي على متن تلك السفن المؤلفة من 300 مقاتل، وما إن وصلت الحملة إلى مصر حتى تولى محمد علي قيادتها بعد وفاة قائدها أحمد طاهر باشا *وهو في الثلاثين من عمره، ولقيت الحملة هزيمتها عند "أبي قير**على يد الفرنسيين، وكاد محمد علي أن يموت لولا أن أنقده بحارة الأسطول البريطاني الذي يقوده الجنرال "سدنى سميت".

غادر محمد علي مصر ليعود إليها بعد عامين قائداً لكتيبة ألبانية سنة 1801م لإجلاء الفرنسيين، فانتهز هذه الفرصة ووظفها لفائدته، فاتبع بذكائه جميع الوسائل التي أظهرت مواهبه السياسية ومقدرته العسكرية، حتى أصبح الرجل الثالث في الجيش العثماني الموجود في مصر[4].

لاحظ محمد علي بما لديه من مقدرة ونفاذ بصيرة اتجاهات الوعي الوطني في مصر، فوضع خطة تبدأ بالتقرب من المصريين من جهة والتعاون مع المماليك من جهة ثانية و التحبب إلى العلماء ليكسب ثقة الجميع. فسار في هذا الاتجاه سيراً واعياً في الوقت الذي فرض فيه الوالي

---

[1] _ السيد فرج: حروب محمد علي، دط، مكتبة عبد الحميد بدوى، القاهرة: 1999م، ص 12.

[2] _ إلياس الأيوبي: محمد علي سيرته وأعماله وآثاره، دط، دار الهلال، القاهرة: 1999م، ص 148.

[3] _ جرجي زيدان وأخرون: تاريخ مصر الحديث، ج2، دط، مكتبة مدبولي، دم: 1999م، ص 148.

* أحمد طاهر باشا: كان من قطاع الطريق في بلاده، إنضم إلى جنود خسرو باشا، لكن ما لبث أن تمرد عليه وتربع على كرسي الولاية، أغتيل من طرف الجنود الإنكشارية في 25 ماي 1802م.

** أبي قير: بلدة مصرية مطلة على البحر الأبيض المتوسط تقع شمال شرق الإسكندرية، تعرضت فيها القوات العثمانية التي حاولت إستعادة مصر من أيدي الفرنسين لهزيمة ساحقة وأسر الفرنسيون قائدهم مصطفى باشا .

[4] – طه ياسين نمير: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الفكر، عمان: 2010م، ص 73.

خورشيد باشا الضرائب على الشعب المصري، وأساء معاملة المصرين الأمر الذي أدى إلى عزله من طرف زعماء الشعب، واختيار محمد علي والياً عليهم سنة 1805م[1].

ثانياً: تولي محمد علي الحكم 1805م

نصب العثمانيون محمد خسرو باشا * والياً على مصر، إذ يعتبر أول والي عثماني بعد خروج الفرنسيين من البلاد سنة 1801م. وفي يناير عام 1802م باشر خسرو باشا عمله في مصر، ولم يستطع تنظيم شؤون الإدارة المالية [2]، فثار جنده عليه بسبب تأخر رواتبهم، ورفضوا التوجه إلى الصعيد لمحاربة المماليك فطردهم من القاهرة و بقي خسرو باشا بالقلعة. ثم قام علماء الأزهر بتعيين طاهر باشا والياً مؤقتاً، لكن الإنكشارية ثاروا عليه وقتلوه، فاستعان محمد علي بالمماليك وحارب معهم الإنكشارية وقتلهم لاعتدائهم على الأهالي، وبذلك كسب محبة الشعب ثم سار مع البرديسي** إلى دمياط*** محاربة خسرو باشا وأسره[3].

انتهز محمد علي فرصة هياج الجند بسبب تأخر البرديسي بدفع رواتبهم، فلم يكن من هذا الأخير إلا أن فرض ضرائب فادحة على سكان القاهرة، فثاروا عليه وألجؤوه إلى الهرب سنة 1804[4]، بينما كان محمد علي يطارد المماليك في الصعيد ، أمر جنده ألا يعتدوا على الشعب، وأن يتظاهروا بالغضب على الباشا العثماني وجنوده وأن يقولوا للناس"إنا منكم، وأنتم الرعية العسكر ونحن لن نرضى بهذه ورواتبنا على الميري لا عليكم "[5]. وهكذا بذأت الأنظار

---

[1] – جميل بيضون: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، الأردن: 1992م، ص 79.

* خسرو باشا: قدم إلى مصر في سنة 1535م، فأقام بها متولياً إلى أن عزل في 06 جمادي الاخرة سنة 943ه فكانت مدة ولايته عام ونصف، ومن مآثره في القاهرة.الصهريج والمكتب فوقه بخط الصاغة. كانت مصر في أيامه في غاية الأمن من اللصوص والقطاع.

ينظر: يوسف الملواني، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تح، محمد الششناوي، ط1، دار الأفاق العربية القاهرة: 1999م، ص 161.

[2] – عمر عبد العزيز عمر وأخرون: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517- 1922م)، دط، دار المعرفة الجامعية، دم: 2013م، ص 104.

** البرديسي: من مماليك مراد بك، والمؤيد لعودة مصر ولاية عثمانية.

*** دمياط: تقع على الشاطئ الشرقي من النيل المعروف بفرع دمياط، وتبعد عن البحر الأبيض بعشرين كيلو متراً.

[3] – عدنان العطار: الدولة العثمانية من الميلاد إلى السقوط، ط1، دار الأصالة، الجزائر: 2010م، ص 131.

[4] – محمد صبري، المرجع السابق، ص 32.

[5] _السيد فرج: المرجع السابق، ص16.

تتجه نحو هذا الرجل وتنظر إليه كمخلص وحليف[1]. فأملى عليه دهاؤه وحسن سياسته التقرب من العلماء والزعماء والتظاهر بعدم الجري وراء مصلحة خاصة.

نصح محمد علي العلماء والمشايخ بتنصيب خورشيد (محافظ الإسكندرية) والياً عليهم، لكن الوالي الجديد لما رأى الجند الألبانيين خاف على نفوذه[2]، فاستصدر خورشيد من الأستانة فرماناً يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم من مصر[3]، وما إن علم العلماء بوصول الفرمان الذي يقضي بعودة الألبانيين ورؤسائهم إلى بلادهم حتى طلبوا من محمد علي البقاء في مصر[4].

استقدم خورشيد جنداً من المغاربة (الدلاة) أساؤوا معاملة الأهالي، وأوسعوهم نهباً وقتلاً مما زاد من كراهية المصريين للوالي[5].

قام الأهالي في وجه خورشيد، وطلبوا من محمد علي أن يحميهم ويكون الوالي عليهم، فاعتصم خورشيد بالقلعة ولما لم يجد وسيلة يتخلص منها من محمد علي اجتهد في الحصول على عهد من الباب العالي بتنصيب محمد علي والياً على جدة. لم يلتفت محمد علي لهذا التنصيب وحاصر خورشيد في القلعة [6]. وفي ماي عام 1805م توجه العلماء إلى دار المحكمة الكبرى لبيت القاضي، ورفعوا شكواهم للقاضي من استغلال خورشيد وسوء سلوك قواته فكانت مطالبهم كالتالي:

- ألا تفرض من اليوم ضريبة على المدينة، إلا إذا أقرها العلماء وكبار الأعيان.
- أن تجلوا الجنود عن القاهرة، وتنتقل حامية المدينة إلى الجيزة.
- ألا يسمح بدخول أي جندي إلى المدينة حاملاً سلاح[7].

---

[1] – شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر، دط، دار الثقافة، القاهرة: 1997م، ص 129.

[2] – محمد صبري، المرجع السابق، ص 32.

[3] – محمد عبد الرحمان حسين: نضال شعب مصر (1798- 1956م)، دط، منشآت المعارف، القاهرة: دس، ص 23.

[4] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 107.

[5] – محمد صبري، المرجع السابق، ص 32.

[6] – عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص 120.

[7] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 107.

قرر زعماء الشعب عزل خورشيد، واتفقت كلمتهم على تولية محمد علي والياً عليهم بالشروط التي وضعوها. وقام السيد عمر مكرم * والشيخ الشرقاو ي بإلباس محمد علي خلعة الولاية[1]، وأرسلوا إلى الباب العالي ملتمساً بطلبهم، فبعث القبطان باشا حاملاً له سند الولاية وفرمان الحكم في 09 جويلية 1805م[2].

بعد أن قبل محمد علي بالشروط التي رفضها خورشيد من قبل، أقر بالرجوع إلى هؤلاء الزعماء في شؤون الدولة[3]. ويقول الجبرتي في هذا الشأن: " إن العلماء سعوا لمحمد علي لدى السلطان بعد أن تعهد لهم ...بأن يسير بالعدل، وإقامة الأحكام والشرائع والإقلاع عن المظالم، وأن لا يفعل أمراً إلا بمشورة عمر مكرم ومشورة العلماء، وأنه متى خالف الشروط عزلوه [4].

المبحث الثاني: توطيد سلطان محمد علي على البلاد

بعد أن أصبح محمد علي والياً على مصر واجهته مشكلات عديدة، فقد كانت الفترة التي تلت فشل الحملة الفرنسية وجلائها عن مصر مليئة بالفوضى، ذلك أن الدولة العثمانية حاولت استعادة سلطانها على مصر، وحاول المماليك إعادة سيطرتهم، كما شعرت بريطانيا بأهمية موقع مصر على الطريق التجاري إلى الهند المستعمرة البريطانية فاحتضنت زعيم المماليك محمد بك الألفي**، وحاولت وضعه في مكان القيادة ليضمن لهم تسهيلات اقتصادية وسياسية في البلاد.

* عمر مكرم (1750- 1822م): هو عمر مكرم بن حسن السيوطي ولد بأسيوط، زغيم شعبي مصري تولى نقابة الأشراف 1793م، كان له دور كبير في تولية محمد علي الحكم.

ينظر: عبد الوهاب الكيالي: الموسوعة السياسية، ج4، دط، دار الهدى، بيروت: دس،ص 223.

[1] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 44.

[2] – السيد فرج، المرجع السابق، ص 17.

[3] – عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص 108.

[4] – عبد الرحمان الجبرتي: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، ج3، مطبعة بولاق، دار الكتب المصرية، القاهرة: 1998م، ص 33.

** محمد بك الألفي: يعد من أكبر المماليك في الديار المصرية، والذي يدعوا للحماية الإنجليزية على مصر حيث سافر إلى إنجلترا عام 1802م مع الحملة الإنجليزية، توفي في 28 يناير 1805م.

ينظر: عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص117.

كان محمد علي يرى بأن مصر مركز الدائرة لتاريخه المستقبلي القائم على الإنفراد بالسلطة ، ولكن كيف يتمكن من ذلك؟ وتواجهه تحديات: الإنجليز، المماليك، وزعماء الشعب.

لقد ساعدت الظروف محمد علي بأن يتخلص من هذه المشاكل الواحدة تلوى الأخرى، بحيث استطاع أن يصل إلى اتفاق مع الدولة العثمانية، فتعهد بأن يدفع لها جزية سنوية قدرها عشرون ألف جنيه مقابل إبقائه في منصبه[1].

أولاً: صدّه لحملة فريزر الإنجليزية 1807م

اضطرت انجلترا إلى سحب قواتها من مصر بعد فشل الحملة الفرنسية سنة 1801م وأمام إلحاح العثمانيين والفرنسيين [2] وتنفيذا لاتفاقية "إميان" ** مع فرنسا. كان نابليون بونابرت*** حريصاً على كسب ود العثمانيين لإفساد علاقتهم بالانجليز فساءت العلاقة بين الدولتين حتى انتهت بإعلان الحرب بينهما و دخل الأسطول الإنجليزي بقيادة الأميرال دوكورث مضيق الدردنيل[3].

عزمت إنجلترا أن تضرب الدولة العثمانية في مصر فتنال بذلك هدفين: إذلال الدولة العثمانية من جهة وتحقيق أطماعها في مصر من جهة أخرى. أرسلت إنجلترا حملتها على مصر بقيادة الجنرال فريزر**** وكانت على اتفاق مع المملوك محمد بك الالفي بأن يؤيدها ويشد أزرها على أن تكفل للمماليك الاستيلاء على حكومة البلاد [4]. وفي 14 مارس 1807م لم يجد

[1] – محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، دط، دار الأهلة، عمان: 1999م، ص 46.

[2] – محمد عتريس: معجم بلدان العالم، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة: 2002م، ص379.

** اتفاقية إميان: في 25 مارس 1802م تنص على مبدأ المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية، وضرورة جلاء الحملة الإنجليزية.

*** بونابرت: زعيم عسكري فرنسي تلقى علومه العسكرية في ميريان ثم صبح ضابط للمدفعية انتقل بعد قيامه بعدة معارك في أوروبا إلى مصر، وقام بحملة ضدها عام 1798م، نفي إلى جزيرة هيلانة وبها توفي.

[3] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 56.

**** ينظر: الملحق رقم 03، ص75.

[4] – عبد الرحمان الرافعي: عصر محمد علي، ط5، دار المعارف ، القاهرة: 1989م، ص 53.

الإنجليز مشقة في نزولهم الإسكندرية بفضل محافظها التركي " أمين أغا "* الذي تواطأ معهم على أن يسلم لهم المدينة دون حرب أو قتال[1].

وصلت أخبار الحملة الإنجليزية إلى مصر قبل قدومها ، وعلم الناس بها من رسائل الأستانة، فأخذوا يستعدون لمقاومتها[2]. وتولى السيد عمر مكرم زعامة المقاومة الشعبية وأخد يحث الناس على القتال، وفي هذا الشأن يقول الجبرتي في 26 محرم 222 ه أفريل 1807م (نبه السيد عمر مكرم النقيب على الناس وأمرهم بحمل السلاح والتأهب للجهاد في الإنجليز حتى ماجاورى الأزهر وأمرهم بترك حضور الدروس وكذلك أمر المشايخ المدرسين بترك إلقاء الدروس)[3]، فتطوعت مختلف الطبقات للجهاد.

كان محمد علي غائب يقاتل المماليك في الصعيد، وفي الوقت نفسه أرسل نبأ الحملة إلى محمد علي بالوجه القبلي، فأدرك خطورة الموقف إذا ما نزل الإنجليز وهولا يزال في قتال مع المماليك، ووجد أن الحكمة تقتضي الدخول معهم في صلح حتى يستطيع التفرغ لمحاربة الانجليز، وتم الصلح بين الطرفين على أساس أن يترك محمد علي للمماليك حكم الوجه القبلي في مقابل مساعدتهم له في محاربة الإنجليز.كان الإنجليز يعتمدون اعتمادا كبيراً على اتفاقهم مع الألفي، ولكن تشأ الظروف أن يموت محمد الألفي قبل مجيئهم ،فتضطرب خططهم التي وضعوها من قبل[4].

كانت الحملة الإنجليزية تتألف من 6000 مقاتل بقيادة الجنرال فريزر وتتكون من فرقتين الأولى بقيادة الجنرال "ستوارت" والأخرى بقيادة الجنرال "ويكوب"[5]. وإتجه هذا الأخير نحو مدينة رشيد* لاقتحامها على رأس قوة من 2000 جندي، فرغم تفوق الإنجليز في

* أمين أغا: من ضباط الأستانة عينه الباب العالي على الإسكندرية التي اعتبرت مركزاً منفصلاً عن ولاية مصر.
ينظر: السيد فرج، المرجع السابق، ص 32.

[1] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 57.

[2]– عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 53.

[3] – عبد الرحمان الجبرتي، المصدر السابق، ص 79.

[4] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 53.

[5] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص59.

* مدينة رشيد: بلدة على ساحل البحر والنيل قرب الاسكندرية. ينظر: شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي: معجم البلدان، ج3، دط، دار البصائر، بيروت: 1977م، ص45.

العدد والعدة إلا أن محافظ المدينة "علي بك السلاني" صمم على الدفاع عنها، وبنى خطته على أساس إيهام الإنجليز بتقهقر قواته الحربية وانسحابها من المدينة، وقد نجحت هذه الخطة وهزمت الجنود الإنجليزية شر هزيمة إلى أن قتل قائدها ويكوب[1].

حاول فريزر أن يمحوا أثر هذه الهزيمة ، فأرسل حملة ثانية من 2500 جندي لكنها أخفقت كالأولى[2]، في هذا الوقت وصل محمد علي إلى القاهرة عائداً من الوجه القبلي، وعلم بانتصار رشيد وما قام به الأهالي من استعدادات للحرب، فجتمع بزعماء المصرين وعلى رأسهم عمر مكرم لتنظيم شؤون الدفاع، وتدبير الأموال اللازمة لإعداد جيش قوي لصد هجمات الإنجليز.

جهز محمد علي حملة يقدر عددها بنحو 4000 جندي من المشاة و1500 من الفرسان[3] توجهت إلى رشيد بقيادة "طوز أوغلى"، أما جيش الجنرال "ستوارت" فكان عدده نحو 4000 مقاتل مجهزين بالمدافع والأسلحة والذخيرة. تحرك جيش الجنرال ستوارت من الإسكندرية يوم 03 أبريل 1807م زاحفاً على رشيد، وإلى أن صار على مقربة منها أ رسل الجنرال ستوارت كتيبة منه احتلت موقع الحماد **[4]، واستمرت الحرب بين الطرفين إلى أن وصلت الإمدادات الحربية من القاهرة، وكانت تتألف من فرقتين اتخذتا ضفتي النيل الشرقية والغربية مساراً لهما في اتجاه رشيد شمالاً.

وفي صباح يوم 21 أبريل 1807م هاجمت الفرقتان المصريتان موقع الحماد، وقطعت كل صلة بينه وبين رشيد وانهالت على قوات "مالكود " قائد الموقع الإنجليزي إلى أن قتل ومعه 416 قتيل و 400 أسير. علم الجنرال ستوارت بنبأ الحماد، فسارع لرفع الحصار عن رشيد،

---

[1] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 60.

[2] – إسماعيل أحمد ياغي: العالم العربي في التاريخ الحديث، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض: 1997م، ص 231.

[3] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص61.

** موقع الحماد: يقع جنوب رشيد بين النيل وبحيرة ادكو وكان الغرض من إحتلالها تطويق رشيد ومنع وصول المدد إليها من الجنوب وحماية ساقية الجيش الإنجليزي.

ينظر: عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص96.

[4] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع نفسه ،ص 96.

وعند انسحابه تعقبه أهالي رشيد فحدثت بينه وبينهم مناوشات انتهت بمواصلة ارتداده صوب الإسكندرية.

أما قائد الحملة فريزر، فقد انحسر بقواته داخل تحصينات الإسكندرية[1]. وبعث بالرسل إلى زعماء المماليك يذكرهم بوعود الألفي ويحرضهم على إمداده ليواصل القتال، لكن المماليك لما علموا بما حل بالإنجليز من هزيمة ظلوا بعيدين عن ميدان القتال [2]. واضطر الجنرال فريزر لطلب الصلح من محمد علي على أساس الجلاء عن الإسكندرية، إذ زادت رغبته في الجلاء عندما وصلته أخبار المعاهدة التي وقعها نابليون مع قيصر روسيا "اسكندر الأول" لاقتسام النفوذ بينهما في القارة الأوروبية[3].

عزم محمد علي على السفر إلى دمنهور*، وسار بجيشه من معسكره في إمبابة إلى الرحمانية ومنها إلى دمنهور يوم 12 أوت 1807م، وكان جيشه يتكون من 3000 من المشاة و1000 من الفرسان مجهزين بمدفعية ، ولما بلغ دمنهور التقى الجنرال "شربروك" الإنجليزي الذي فوضه الجنرال فريزر في الاتفاق على الصلح، وهناك أبرم الطرفان المعاهدة التي تقضي بجلاء الجنود الإنجليز عن الإسكندرية في مقابل استرجاعهم أسراهم وجرحاهم[4].

ظلت الجنود الإنجليزية محتلة الإسكندرية ستة أشهر، ثم جلت عنها في 14 سبتمبر 1807م[5]، ودخل محمد علي الإسكندرية منتصراً، وازدادت شعبيته بين الأهالي واعتبروه بطلاً ضد المضلين[6]. ولا شك أن حملة فريزر كانت في مصلحة محمد علي، إذ كان من أهم النتائج المباشرة لهذه الحملة، أن تمكن محمد علي من الاستيلاء على الإسكندرية التي كانت خارجة عن حكمه قبل مجيء الحملة[7].

---

[1] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 63.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص74.

[3] – إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 232 .

* دمنهور: بلدة في طريق مصر بينها وبين الاسكندرية يوم واحد.

ينظر: شهاب الدّين أبي عبد الله ياقوت، ج2، المرجع السابق، ص472.

[4] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 75 .

[5] – محمد صبري، المرجع السابق، ص 34 .

[6] – طه ياسين نمير، المرجع السابق، ص 75 .

[7] – إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص 232 .

ثانياً: التخلص من الزعامات الشعبية 1809م

تقلد محمد علي ولاية الحكم بإرادة زعماء الشعب المصري، ونزولاً على رأيهم في 13 ماي 1805، وبقية هذه الزعامة قائمة عاملة في السنوات الأولى من حكمه، فكان لها أثر فعال في تثبيت دعائم الحكم وتضليل العقبات التي وضعتها القوى المتصارعة في طريقه.

يتبين مما سبق أن زعماء الشعب وعلى رأسهم عمر مكرم، كان لهم نفوذ في إدارة الحكومة، وكانوا ملجأ الناس في رفع المظالم، كما عظم نفوذ عمر مكرم في تلك السنوات ، لذلك استعان محمد علي بهم في السنوات الأولى من حكمه لإرساء قواعد السلطة [1]، فكان يرجع إليهم ويستشيرهم فيما يجد من مهام الأمور، فمن ذلك أنه كلما احتاجت الحكومة إلى تقرير إتاوة جديدة رجع إليهم وأوضح لهم الحاجة الملجئة إليها وخاصة إذا كان الغرض منها دفع رواتب الجند حتى لا يثوروا ويخرج زمام الأمر من قبضته[2].

عندما بدأت الأوضاع الداخلية في مصر تتغير لصالح محمد علي بموت الألفي والبرديسي وهما أكبر زعماء المماليك وكذلك نجاحه في استمالة السلطان ورجال حاشيته، أخد محمد علي يفكر تفكيرا جدياً في التخلص من هذه الزعامة والإنفراد بالحكم. تمكن محمد علي من استمالة البعض إليه عن طريق التعيين في المناصب الكبرى، أما البعض الأخر ممن عارضوه فكان نصيبه الاضطهاد ثم النفي [3]، كما حدث لعمر مكرم وشيخ الأزهر عبد الله الشرقاوي الذي فرضت عليه الإقامة الجبرية[4].

لقد تنكر محمد علي للشروط التي ولى الحكم على أساسها، وقاطع الزعماء مجلسه وقالوا بلسان واحد: ((لا نذهب إليه أبداً مالم يكفّ عن هذه الفعال فإن رجع عنها وامتنع عن إحداث البدع والمظالم عن خلق الله رجعنا إليه وترددنا عليه فإننا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور))[5].

---

[1] – طه جاد: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، دط، دار الفكر العرب ، دم: دس، ص 46.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق ، ص 33.

[3] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 45.

[4] – محمد عبد الله عودة وإبراهيم الخطي، المرجع السابق، ص 46.

[5] – عبد الرحمان الجبرتي، المصدر السابق، ص 157.

أصيب عمر مكرم بخيبة أمل كبيرة لما ألم بالناس من مظالم على يد محمد علي، واضطر لمقاطعته حتى لا يظن الناس أنه معه في أعماله وتصرفاته، وقد استاء محمد علي من ذلك واعتبر موقفه هذا بمثابة تحريض عليه. وقال أثناء حديثه مع بعض العلماء: ((في كل وقت يعاديني ويبطل أحكامي ويخوفني بقيام الجمهور))[1].

كان محمد علي يخشى أن يحرض عمر مكرم الشعب عليه، ورأى أن الوقت مناسب كي يضرب ضربته فأصدر فرماناً بإبعاده عن القاهرة وبعزله من منصبه في 09 أوت 1809م. علم عمر مكرم بهذا القرار فقال: ((أما منصب الرقابة فإني راغب فيه... وأما النفي فهو نهاية مطلوبي وأرتاح من هذه الورطة، ولكن أريد أن أكون في بلدة لم تكن تحت حكمه، وإذا لم يأذن لي في الذهاب إلى أسيوط فليأذن لي بالذهاب إلى الطور أو إلى ورنة))[2]، لكن محمد علي رفض أن يجيب لطلبه وأصر على نفيه إلى دمياط .

وقد ذهب بعض المؤرخين إلى القول بأن عجز عمر مكرم عن الوصول إلى حكم مصر رغم ما كان يتمتع به من حب الشعب المصري وتؤيده له، إنما يرجع إلى عدم توافر صفات الزعامة والقيادة فيه، هذا بالإضافة إلى عدم نمو الحركة الوطنية إلى الحد الذي يستطيع فيه عمر مكرم أن يقيم حكماً وطنياً بعد أن فشل الولاة العثمانيون قبل محمد علي في إيجاد نوع من الحكم المستقر في البلاد[3].

وإذا أمعنا النظر في هذا القول نجد أنه يفتقر إلى الصحة، فمما لا شك فيه أن عمر مكرم كان يحظى بتأييد شعبي كبير لدى المصريين، وأن محمد علي لم يستطع أن يقترب من الشعب إلا بصداقته لعمر مكرم، ولكن حكم مصر يجب أن يعتمد على قوة حربية، و لم تكن هذه القوة متوفرة لدى المصريين في ذلك الوقت هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يكن من المستطاع في ذلك الوقت أن يتولى عمر مكرم ولاية مصر لسببين جوهريين هما:

1 ــ أنه يجب أن يعتمد على القوات الألبانية الموجودة في مصر، وكان من الصعب أن يعتمد على ولاء هذه الفئة التي لا تعرف الولاء، والتي لم تخلص حتى للولاة من بني جلدتها.

[1] – محمد محمود السروج، المرجع السابق، ص45.

[2] – عبد الرحمان الجبرتي، المصدر السابق، ص 161.

[3] – محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص 46.

2 ــ أن الباب العالي لن يسمح بأي حال من الأحوال أن يولى على مصر أحد أبنائها ،وإذا كان قد رضخ بعد ذلك لطلب المصريين في تعيين محمد علي والياً عليهم فمرده إلى أن محمد علي ألباني الأصل أي من نفس السلالة التي ينحدر منها الولاة العثمانيون[1].

ثالثاً: التخلص من المماليك (مذبحة المماليك) 1811م

شعر محمد علي بأن المماليك يشكلون خطراً على مكانته في مصر، وذلك نظراً لخبرتهم الطويلة عن مصر وأساليبهم في اللجوء إلى الصعيد لجمع شملهم، وسيطرتهم على إيرادات مصر جعلتهم عدداً مخيفاً ومتمسكاً. وفي السنوات الأولى من حكم محمد علي تحرك بعناية شديدة حتى يتفادى صداماً مباشراً معهم [2]. فأخذ يحيك الدسائس للتخلص منهم، ومن المحاولات التي يمكن أن تكون مصدر خطر عليه[3].

بعد موت زعيم المماليك "عثمان بك البرديسي " عام 1806م و"محمد الألفي" عام 1807م، حاول محمد علي أن يصل إلى اتفاق مع المماليك يعترفون فيه بسلطانه، ويضع حد لشرورهم ليتمكن من بسط نفوذه على الصعيد خاصة ،[4] لكن لما عهد الباب العالي إلى محمد علي بإعداد جيشه لمحاربة الوهابين، امتنع بكوات المماليك عن دفع مال الميرى* المطلوب منهم، فاضطر محمد علي لأن يرسل لهم حملة في عام 1810م أوقعت بهم الهزيمة إلا أنها لم تقضي على نفوذهم تماماً، ولذا دبر محمد علي في مارس عام 1811م مكيدة للقضاء عليهم.

دعا محمد علي زعماء المماليك للقلعة للاحتفال بتقليد ابنه "طوسون" القيادة العامة لحملة الحجاز للقضاء على الوهابي ين[5]. حيث أبدى محمد علي عن رغبته في الصلح مع المماليك

---

[1] – محمد محمود السروجي، المرجع نفسه، ص 47.

[2] – عمر عبد العزيز عمر ، المرجع السابق، ص 229 .

[3] – جميل بيضون، المرجع السابق، ص 50.

[4] – شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص 39.

* مال الميرى: كان يدفع على أقساط ثابتة، وتحدد مدة التسديد بخمسة عشرة يوما.

ينظر: صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص 181.

[5] – شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص ص40،3.

والسماح لهم بالعودة إلى القاهرة ليعيشوا في سلام، فقبلوا العرض وأخذوا يتوافدون على القاهرة بعد أن ألقوا السلاح وخلعوا رداء الحرب وحضروا إلى القلعة[1].

وبينما كان المماليك * يعبرون الطريق إلى باب العزب أقفلت الأبواب وأطلقت النيران عليهم من كل صوب[2] وقتل عدداً كبيراً منهم، كما تعقب ابنه إبراهيم المتبقين بعد مذبحة القلعة والتقى بهم عند (أسنا) وقضى على عدد كبير منهم وفر الباقون إلى (دنقلة) بالسودان[3].

وهكذا تخلص محمد علي من التحديات التي كانت تقف أمام طموحه ورغبته في وضع مقومات بناء الدولة الحديثة، وخاصة أن الباب العالي قد اقتنع بجدارته في حكم مصر[4].

خلاصة الفصل الأول:

بعد جلاء الفرنسيين عن مصر استلم محمد علي زمام الحكم، وذلك بفضل ذكائه وقدراته الميدانية، ونيله ثقة العلماء الذين كان لهم الفضل في توليته. فكانت هذه أول مرة في تاريخ مصر الحديث يعزل والي ويعين أخر بإرادة الشعب.

عمل محمد علي توطيد سلطانه، وذلك بعد أن تخلص من كل التحديات التي واجهته في بداية حكمه من إنجليز ومماليك وزعماء الشعب، الأمر الذي جعله ينتهج سياسة تتمثل في عدة إصلاحات للحفاظ على كيان الدولة.

[1] – جمال بدوى: محمد علي وأولاده، دط ،مكتبة الأسرة، دم: 1999م، ص 65.

* ينظر: الملحق رقم 04، ص76.

[2] – أحمد طربين، المرجع السابق، ص 52.

[3] – شوقي الجمل وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم، المرجع السابق، ص140.

[4] – جميل بيضون، المرجع السابق، ص 81.

الفصل الثاني

إصلاحات محمد علي الاقتصادية

المبحث الأول:الإصلاح الزراعي

المبحث الثاني:الإصلاح الصناعي

المبحث الثالث: الإصلاح التجاري

الفصل الثاني: إصلاحات محمد علي باشا الاقتصادية

اعتلى محمد علي باشا عرش مصر في الوقت الذي كانت فيه البلاد تعاني من الفوضى، تحت ظلم المماليك وقسوتهم، وجور الجنود الإنكشارية الذين مارسوا السلب والنهب حتى عمّ الفقر، وكثرت الاضطرابات، فلم يكن إصلاح هذه الأوضاع بالأمر الهينّ على كل من أراد النهوض بالبلاد وجعلها في صف الأمم الراقية، لذلك أخذ محمد علي على عاتقه إصلاح شؤون مصر ضمن خطة منظمة، تقضي بإدخال تغيرات اقتصادية على مختلف الأصعدة. لجعل مصر دولة حديثة تواكب التطور الذي كان سائداً في الدول الأوروبية [1]. ورأى أنه لا يتم له هذا الغرض إلا إذا جعل جميع موارد البلاد تحت سيطرته مباشرة من زراعة وصناعة وتجارة.

المبحث الأول: الإصلاح الزراعي

كانت الأراضي الزراعية في القرن الثامن عشر تخضع لنظام الإقطاع الذي كان سائداً في عهد المماليك، والذي أحلّ محله السلطان سليم الأول نظام الالتزام [*2]، فلما انهار نفوذ العثمانيين وعاد نفوذ المماليك استأثروا بالشطر الأوفى من الأراضي الزراعية، وما تبقى إما كان موقوفاً على المساجد ومعاهد العلم، أو كانت الحكومة لعجزها عن جباية الضرائب تضطر إلى تركه في يد ستة آلاف مالك أو ملتزم يتعهد كل منهم بتحصيل الأموال المقررة ، وكان المالك يحصل من الحكومة في مقابل نفقاته ومشقته على الأراضي غير تلك التي التزمها على إعفاء من

---

[1]- أحمد شلبي: موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، ط7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1986، ص391.

[*] نظام الالتزام: هو نظام ضرائبي لجمع الأموال المقررة على قرية أو أكثر ،وذلك بناء على اتفاق بين الشخص الملتزم والرزنامة نيابة عن الحكومة، وكان السنجق يعطي حق جباية الضرائب إلى ملتزم بالإقليم يقوم بدفعها للخزانة مقدماً سنوياً.

ينظر : أحمد عوف: أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم ، دط، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة: دس، ص 94.

[2] - أحمد شلبي، المرجع السابق، ص765.

كل ضريبة، وكانت أطيان الالتزام (أراضي أو مساحات) تعرف بأطيان الفلاحين، لأنه م كانوا يستثمرونها ويدفعون الإيجار المستحق عليها[1].

وهكذا يتضح لنا أن ملكية الدولة للأرض خلال القرن الثامن عشر شكلية فقط، إذ أصبح الالتزام في الظاهر شبيهاً بالملكية الخاصة، وذلك لأن أبناء الملتزم أصبحوا يرثون حق الإيجار مقابل أن يدفعوا للباشا ضريبة تسمى الحلوان، * وكانت هذه الضريبة تصل إلى ما يزيد عن فائض ثلاث سنوات.

أما العلماء فقد استفادوا أيضاً من هذا النظام ، وذلك باستغلال الأراضي الموقوفة وهي المعروفة باسم " رزق الأحباسية " أي المرصدة على المساجد والسبل والخيرات، وكانت عائدات الأرض التي خضعت لهذا النظام تُخَصص باعتبارها معاشاتٍ أو رزقاً لأفراد أو مؤسسات دينية وخيرية، على أن تدفعها خزينة الدولة إلى هؤلاء المستفيدين عيناً ونقداً[2].

وفي نهاية القرن الثامن عشر تحولت نسبة كبيرة من أراضي مصر الزراعية إلى أحباس، لأن ذلك كان الوسيلة الوحيدة التي يأمن بها الملاك على أملاكهم من طمع المماليك واستغلالهم.

أولا: تسيير الأراضي الزراعية

بعد أن قضى محمد علي على المماليك في عام 1811م،كانت الزراعة أول قطاع وجه إليه محمد علي عنايته الخاصة، إذ رأى أنها ينبوع ثروة البلاد، فجعل زراعة جميع الأراضي تحت إشرافه، و أدخل تغييرات على نظام التملك [3] خلال الفترة الممتدة من (1809- 1815)،

---

[1]- محمد صبري، المرجع السابق، ص41.

* الحلوان: ضريبة كان يدفعها الملتزم الجديد للباشا، و كانت في بادئ الأمر تقدر بمقدار سنة من الأموال الأميرية على الحصة، ثم أصبحت تقدر بمقدار ثلاث سنوات من فائض الحصة الذي أصبح يفوق مقدار المال الميري.
ينظر: صلاح أحمد هريدي، المرجع السابق، ص 91 .

[2]- عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دط، دار النهضة العربية، بيروت: 1990م، ص189.

[3]- غربي الغالي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2011م، ص180.

فكانت أولى خطواته في هذا المجال تتمثل في إلغاء نظام الإلتزم سنة 1809م، الذي كان سائداً في معظم أرجاء مصر [1]، وذلك بعد تعويض الملتزمين بمنحهم رواتب سنوية تعادل فائض الالتزام[2].

و لم تكن هذه العملية سهلة التطبيق، لما لهؤلاء الملتزمين من نفوذ وسطوة مكنهم منها النظام العثماني المملوكي لعهود طويلة من الزمن[3]، فضاعف محمد علي قيمة المبالغ المطلوبة من الملتزمين حتى وجد هؤلاء أن الالتزام لم يعد مصدر ثروة وإنما مصدر متاعب [4]، وبفضل هذا الإجراء تمكن محمد علي خلال هذه الفترة من الاستيلاء على جميع الأراضي التي كان يستحوذ المماليك على الجزء الأكبر منها، ومن ثمة الاتصال المباشر بالفلاحين دون وسائط[5]،

وكان محمد علي قبل ذلك قد طلب من الملتزمين أن يقدموا له كشوفاً بأرباحهم من التزاماتهم، وهي التي تسمى فائض الالتزام، فظنوا أن الغرض من هذا الطلب عزم الحكومة على زيادة الضريبة التي يلتزمون بدفعها لها، فانتقصوا قيمة هذه الأرباح ما أمكن [6]. وحينئذ اعتمدها محمد علي كأساس للرواتب السنوية الممنوحة لهم، وقد استرجع مقابل ذلك جميع الأراضي والأملاك الواسعة التي كانت تحت سيطرة الملتزمين، لأن هذه الرواتب كانت شخصية للملتزم نفسه ولا يمكن توريثها عند وفاته.

أما أراضي الأوقاف التي أوقفها أصحابها في الأصل لأغراض دينية وخيرية، أو للتهرب من دفع الضرائب والمصادرة الحكومية، فقد عزل محمد علي المتولين عليها من العلماء

---

[1]- جميل بيضون، المرجع السابق، ص84.

[2]- أحمد طربين، المرجع السابق، ص60.

[3]- ريان محمد رجائي: "نظام الالتزام في مصر العثمانية(1540-1814)"، مجلة الدراسات التاريخية، ع 43، السنة 13، لجنة كتابة تاريخ العرب، دمشق: 1992، ص153.

[4] - عبد العزيز نوار، المرجع السابق، ص95.

[5] - عمر عبد العزيز عمر، المرجع السابق، ص189.

[6] - طه جاد، المرجع السابق، ص100.

والمشايخ والأعيان[1]. وعين نفسه مكانهم وحدد لهم رواتب سنوية وفرض عليها الضرائب مما أثار عليه سخط هؤلاء ورفضهم لإجراءاته[2].

وبخصوص الأراضي التي يمتلكها أصحابها فقد طالب كل واحد منهم أن يثبت حق الملكية بوثيقة رسمية، ولما أبرزوها أعلن بُطلان أكثرها ووعد البعض إعطاءهم تعويضاً مالياً عن أراضيهم، ثم أحرق جميع الوثائق والحجج الخاصة بهذا الشأن[3].

لقد كان هدف محمد علي من وراء إلغائه نظام الالتزام والسيطرة على كافة الأراضي احتكار جميع الموارد الاقتصادية والمحاصيل التي تغلّها تلك الأراضي، ولتسهيل هذه المهمة قام محمد علي بعملية مسح الأراضي ابتداءً من سنة 1813م وأعاد توزيعها على الفلاحين، فأعطى كل واحد منهم خمسة أفدنة يقوم باستثمارها حسب توجيهات الدولة [4]، كحق انتفاع لا حق ملكية [5]، مقابل دفع الضرائب المستحقة على الأراضي للحكومة مباشرة، واشترط في حالة تهاون الفلاح وعجزه عن زراعتها أو دفع الضريبة المقررة، حق الدولة في استرجاعها.

حدّد محمد علي لكل منطقة زراعة نوع معين أو أنواع بعينها من المحاصيل ، وعند نضوجها كانت الدولة تقوم باستلامها، فتأخذ حصتها مقابل الضرائب المفروضة وتشتري الباقي بالأسعار التي تقررها، ثم تبيعها للتجار الأجانب [6]، وتترك لمشايخ القرية ما نسبته 4% من مجموع أرض القرية وهو معفى من الضريبة، وكان مقداره غالباً 04 أفدنة عن كل 100 فدان وذلك لقاء ما ينفقه المشايخ من ضيافة موظفي الحكومة.

---

[1] – أحمد طربين، المرجع السابق، ص100.

[2] – غربي الغالي، المرجع السابق، ص180.

[3]– محمد الأخطر ضيف الله: محاضرات في النهضة العربية الحديثة، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 1980م، ص32.

[4] – شهام سوداني هاشم: تاريخ العرب الحديث 1516-1918، ط1، دار الفكر، عمّان: 2010، ص114.

[5] – جميل بيضون، المرجع السابق، ص 85.

[6]– طه ياسين نمير، المرجع السابق، ص78.

كما عني محمد علي بمسح جميع الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في المديريات والأراضي المستخدمة في المنافع العامة، و لم يقم محمد علي بإجراءات مشابهة في الوجه البحري حتى أواسط عام 1813م عندما تعرض لمشكلتين متشابكتين: الأولى هي الأعباء المالية التي فرضتها الحرب الوهابية على الخزينة، والثانية هي تعرض أرباح تجارة الحبوب التي دعمت محمد علي عدة سنوات للتراجع بسبب فتح البحر الأسود واستئناف حركة التجارة بين روسيا وبريطانيا[1].

لم يكن محمد علي يميل مبدئياً إلى إقطاع الأراضي، لكنه شرع بعد سنة 1829م في منح قطع واسعة من أراضٍ غير مزروعة، ولا مسجلة في المسح لأقربائه وكبار الأعيان والموظفين لاستغلالها بحق التصرف فقط.

ثم قرر بعد ذلك في سنة 1836م أن هذه الأراضي يرثها الابن الأكبر، [2] ولعله أراد بذلك تكوين أرستقراطية إقطاعية. فسميت الأراضي الزراعية الممنوحة لأفراد أسرته باسم "جفالك"* ومعناها بالتركية ملك، وقد أعفيت من الضرائب [3]، أما الأراضي الزراعية الممنوحة لأعيان الدولة والموظفين فسميت "أبعديات"** لأنها مبتعدة عن المسح.

ثانياً: تنويع المحاصيل الزراعية

وللتحكم أكثر في الجانب الزراعي قام محمد علي بإدخال محاصيل زراعية جديدة، وهذا الأمر تطلب منه تحسين نظام الري وإتباع أحدث الأساليب الهندسية المستخدمة من جانب الدول الأوروبية في ميدان الزراعة، وقد استعان في هذا السياق، بمهندس فرنسي يدعى آلفون

---

[1] – غربي الغالي، المرجع السابق، ص181.

[2] – عبد العزيز الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي ، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007م، ص95.

* جفالك: جمع جفتلك وهي مقدار جسم من الأراضي لا تعطى إلا لعائلة الباشا.

ينظر: أحمد طربين، المرجع السابق، ص 63.

[3] – أحمد طربين، المرجع نفسه، ص63.

** أبعديات: هي أراضي البور استثنيت من دفع الضريبة فسميت (أبعاد)، و هي أراضٍ لا يجوز بيعها وإنما توارثها.

ينظر: أحمد طربين، المرجع نفسه، ص 63.

دولينان الذي جمع حوله عدداً من المساعدين الفرنسيين الذين اختصوا بتطوير الزراعة. ومن المحاصيل الزراعية التي وجدت الاهتمام والعناية الفائقة من جانب محمد علي نذكر[1]:

- **زراعة النيلة:** اهتم محمد علي بزراعة النيلة التي كانت معروفة في مصر وبقيت على حالتها القديمة إلى غاية سنة 1826م حين تم جلب بذور النيلة الهندية، واستحضر بعض الهنود المختصين في زراعتها فأخذت زراعتها في النمو والتقدم[2].

-**غرس أشجار التوت:** عني محمد علي بغرس أشجار التوت لتربية دود القز (الحرير)، فخصص ثلاثة آلاف فدان ليغرس فيها أشجار التوت، وخصص لخدمتها ألفين من الفلاحين جهزهم بستة آلاف رأس من المواشي للاستقرار، وشق نحو ألف ساقية للري فيها للري، وجلب من سوريا ولبنان خمسمائة مزارع وصانع من الاخصائين للقيام بتربية دود الحرير . كما عمّم محمد علي غرس أشجار التوت في الدقهلية ودمياط ورشيد... الخ. وبلغ عدد أشجار التوت في القطر المصري ثلاثة ملايين شجرة باعتبار 300 شجرة في كل فدان.

يتبين مما تقدم أن تجربة دود القز في الأقاليم التي غرست فيها أشجار التوت قد نجحت، لكنها أصيبت بعد ذلك بمرض انتاب دود الحرير في أوروبا ومصر وقل الإنتاج بسبب إهمال تربيته في أواخر عصر محمد علي[3].

- **زراعة القطن** : أشار بغرسه المدعو "موجيل" في عام 1820م، وهو أحد النسّاجين الفرنسيين المستخدَمين بالحكومة المصرية وقتئذ، وقد أنتجت تجارب زرعه محصولا حسناً لجودة التربة وملاءمة الجو، وجلبت بذوره من الهند أولاً ثم من أمريكا فيما بعد من صنف يعرف بقطن "الجزائر" وهو أجود نوع في العالم. وقد كان يزرع القطن في مصر قبل عصر محمد علي بقرون عديدة، غير أنه كان من صنف رديء[4].

---

[1]- غربي الغالي، المرجع السابق، ص181.

[2] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص498.

3 -عبد الرحمان الرافعي، المرجع نفسه، ص495.

[4]- عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص147.

- **زراعة الزيتون:** كانت زراعتها نادرة في مصر قبل مجيء محمد علي، ففكر في الاستكثار من غرس أشجار الزيتون لاستخراج الزيت من ثمره.

إضافة إلى هذه المحاصيل اهتم محمد علي بالتوسع في زراعة النخيل والكتان، والقنب، وعمل على زيادة كمية الحبوب الرئيسية (القمح – الذرة –الأرز– الفول) ونتيجة ذلك تضاعف دخل الحكومة[1].

ثالثاً: إنجاز المشاريع الزراعية:

من المشاريع التي أنجزها محمد علي في مجال الفلاحة نذكر:

أ– سد ترعة الفرعونية: يتفق كل من المؤرخين عبد الرحمان الرافعي ومحمد فؤاد شكري على أن سد الفرعونية كان من أول أعمال محمد علي، والسبب في ذلك أن المياه كانت تتسرب من هذه الترعة أثناء الصيف إلى فرع رشيد، فيجف فرع دمياط وتقل مياهه العذبة نتيجة لذلك، فتطغى عليه مياه البحر التي تختلط ملوحتها بما تبقى بهذا الفرع من مياه فتفسدها وتجعلها غير صالحة للزراعة.

ولو فكر الأهالي في إقامة سدود ترابية على النيل لمنع مياه البحر الملحة، من دخول فرع دمياط لهان عليهم الأمر ولكن هذا لم يكن شائعاً عندهم، فكانت النتيجة المحتومة أن تضررت محصولات الأرز بهذه الجهات بعد ما حرمت من مياه الري العذبة، وقد شكا أهلها مما تجلبه عليهم هذه الترعة من المضار. لهذا صدر أمر من طرف محمد علي لإغلاقها في سنة 1805م بسد منيع من الحجارة، ليحجز تدفق مياه فرع دمياط إلى فرع رشيد[2].

[1] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص498.

[2] – أحمد طربين، المرجع السابق، ص ص63، 84.

وقد تابع محمد علي اهتمامه بهاذا السد فكان يتعهده بالترميم كلما دعت الضرورة، وأقام ترعاً أخرى كي تعوض جهات البحيرة ما كان يصلها من ماء من ترعة الفرعونية قبل إغلاقها[1].

هذا وقد أفاد سد الفرعونية إفادة كبيرة في زراعة محصول الأرز الذي كان متقدماً بالدقهلية ودمياط[2].

ب- شق ترعة المحمودية : أمر محمد علي بحفر الترعة المحمودية سنة 1819م لتصل ميناء الإسكندرية بالنيل (فرع رشيد) بغية تيسير الملاحة بين أقاليم مصر المختلفة من ناحية، وميناء الإسكندرية من ناحية أخرى لسد احتياجات أهالي من الماء على نحو كافٍ لإنشاء البساتين وري الحقول والمزارع في الضواحي وعلى ضفاف الترعة[3].

ج- إنشاء القناطر الخيرية: كان من بين الإصلاحات التي أقدم عليها محمد علي تشييد القناطر الخيرية* القائمة عند دلتا النيل، والسبب في بنائها أنه رأى النيل لما يصل إلى رأس الدلتا ينفصل إلى فرعين: فرع رشيد ودمياط أوالفرع الغربي والشرقي، ورأى أن الغربي أكبرهما ويمر في بقاعٍ معظمها لا يصلح للزراعة فيذهب كثير من مائه هدراً. والشرقي يخترق أراضٍ واسعة الأرجاء حسنة التربة، فإذا كانت أيام التحاريق (أي الحرّ) لا يبقى من مائه ما يكفي للري، فأراد اتخاذ وسيلة ينتفع بها بما يزيد من ماء الفرع الغربي بإضافته إلى الشرقي، ورأى محمد علي أن الصعيد في زمن التحاريق يشح فيه الماء لارتفاع أرضه عن سطح النيل، وقد لا يرتوي جيداً إلا في زمن الفيضان[4]. إذ كان ذلك لا يساعد على إقامة الزراعات الصيفية ولا يسمح بزراعة الأرض إلا مرة واحدة خلال السنة فقط.

---

[1] - أحمد طربين، المرجع السابق، ص63.

[2] - طه جاد، المرجع السابق، ص112.

[3] - أحمد طربين، المرجع السابق، ص63.

* ينظر: الملحق رقم05، ص77.

[4] - جرجي زيدان وآخرون، المرجع السابق ،ص189.

وبهذا كانت الزراعة السائدة حتى ذلك الحين هي الزراعة الشتوية، أما الصيفية فكانت لا تقام إلا على شواطئ النيل أو ضفاف الترع المتفرعة عنها. فعمل محمد علي على إدخال نظام الري الصيفي تدريجياً وذلك بالإكثار من حفر الترع وتطهيرها كل سنة وإقامة القناطر عليها ، فكانت لهذه القناطر نتائج هامة، إذ سمحت بانتشار زراعة القطن على نطاق واسع بالوجه البحري، وغيره من المحصولات الصيفية التي كانت تنمو نظراً لوفرة المياه لريّها وقت الجفاف كزراعة الأرز وقصب السكر.

فلما رأى محمد علي فوائد هذه القناطر أخذ يفكر في وسيلة أخرى تمكنه من إيصال المياه اللازمة إلى الأراضي المزروعة بالوجه البحري أيام الجفاف، فاقترح عليه المهندس الفرنسي لينان دي بلفون إقامة قناطر على فرعي النيل قرب تفرعهما [1] عند رأس الدلتا، وأن يجعل لهذه القناطر أبواباً من الحديد تغلق وتفتح عند الاقتضاء، فإذا أقفل قناطر هذا الفرع انصرف جانب من الماء المنحدر إليه إلى الفرع الآخر فيستطيع صرف المياه كيف شاء، وإذا كان الفيضان قليلاً يقفل قناطر الفرعين جملةً فيرتفع الماء في الصعيد فيروي أرضه، ثم لا ينصرف منه إلا ما يلزم لري الوجه البحري.

باشر لينان بناءه سنة 1835م و لم يتأنَّ عن عزمه حتى أتمّ بناءه، غير أنه لم يأتِ بالفائدة المطلوبة تماماً بما يتعلق بارتفاع الماء في الصعيد [2]، فسرعان ما أوقف وبقي على تلك الحالة حتى سنة 1842م، حينما استؤنف من جديد تحت إشراف المهندس " موجيل" الذي قدم للباشا تصميماً جديداً يختلف عن تصم لينان الذي يقضي بإقامة القناطر مباشرة في حوض النيل على القطعة التي بجانب قمة الدلتا، حيث يتفرع فرعا النيل: الأول في اتجاه رشيد والثاني في اتجاه دمياط[3].

تم تنفيذ مشروع موجيل بمساعدة المهندسين المصريين المتخرجين من البعثات التعليمية نحو أوروبا، ووضع محمد علي حجر الأساس للقناطر الخيرية في احتفال عظيم يوم الجمعة 23 ربيع

[1] – طه جاد ، المرجع السابق، ص118.

[2] – جرجي زيدان وآخرون، المرجع السابق ، ص179.

[3]– طه جاد، المرجع السابق، ص118.

الثاني سنة 1263ه الموافق ل 9 أبريل سنة 1848م، لكن العمل كان قد بدأ فيه قبل هذا التاريخ، واستمر العمل في هذا المشروع، لكنه سار ببطء نظراً لما اعترى جهاز الحكومة من ركود أواخر أيام محمد علي الذي مات قبل أن يرى نتيجة المشروع الذي طالما تاقت نفسه إلى إتمامه[1].

ونتيجة لإنشاء هته القناطر الخيرية ازدادت الأراضي الزراعية ونشأت بعض المدن كمدينة الزقازيق التي تأسست بمناسبة إنشاء قناطر بحر موريس[2].

المبحث الثاني: الإصلاح الصناعي

كانت الصناعة في أواخر القرن 18م متأخرة وطرق الإنتاج الصناعي بدائية، والمنشآت الصناعية صغيرة عاجزة عن مواجهة الصناعة الأوروبية. ومع ذلك لم تقم الدولة العثمانية بأية إصلاحات لمواجهة الخطر الذي يهدد صناعتها.

وقد نتج عن هذا التأخر أن هبط مستوى الرقي والابتكار في الفنون الصناعية، واقتصر عمل الحرفيين على تقليد ما يرد إليهم من الأستانة دون التعديل، فيه حفاظاً على شكله ومستواه. ومن أهم الصناعات التقليدية في نهاية القرن 18م صناعة النسيج و الغزل، صناعة الأواني الفخارية، والمواد الغذائية....[3].

لكن هذه الصناعات لم تكن لتكفي حاجيات البلاد، بل كانت الدولة تقوم باستيراد ما يلزمها من الخارج، ومع مرور الوقت اختفت بعض الصناعات الصغرى الهامة ، وجاءت المحاولة

[1]- طه جاد، المرجع السابق، ص119.

[2] - محمد عبد الله عودة، المرجع السابق، ص49.

[3] - صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تق: عمر عبد العزيز عمر، دط، دار المعارف، القاهرة: 1999م، ص94.

الأولى على يد محمد علي الذي حاول أن ينتقل بمصر من اقتصاد الكفاف إلى الاقتصاد المركب للنهوض بالقطاع الصناعي[1].

أنشأ محمد علي المصانع الحربية و المدنية في مختلف أنحاء القطر المصري، وأدار الكثير من الآلات وأرسل الكثير من البعثات إلى الخارج، ثم استقدم الخبراء الأجانب بهدف تطوير الصناعات القديمة التي كانت قائمة في مصر[2].

أولاً: الصناعات الحربية في عهد محمد علي

أرسى محمد علي صناعة قائمة على أسس علمية لما كان يراه من ضرورة إقامة بعض الصناعات المهمة لتقليل الاعتماد على الدول الأوروبية في شراء السلع اللازمة للجيش والأسطول[3]، فأنشأ معامل لإنتاج الأسلحة المختلفة من بنادق ومدافع ورصاص[4] أهمها:

-مصانع القلعة: بنيت في عام 1820م مصانع القلعة لصناعة الأسلحة وسبك المدافع، وكان يعمل بها 600 عامل وتنتج ثلاثة أنواع من الأسلحة: البنادق والمدافع، ولكل نوع من هذه الأنواع قسم خاص يجهز بالآلات والصناع والمهندسين.

كما استعانت حكومة محمد علي بخبراء في الأسلحة من فرنسا [5]. يقول الدوق "دي راجوز" عن معمل القلعة " أنه يناظر أحسن معامل فرنسا وأرقاها"[6].

-مصنع البنادق: أسس هذا المعمل عقب تأسيس معامل القلعة في عام 1831م، وقد أشرف على إدارته "مارنجو" الإيطالي الأصل، وبلغ عدد العمال في المصنع 1200 عامل ينتج في الشهر 900 بندقية؛ تبلغ تكلفة البندقية الواحدة 140 قرشاً، وقد واجهت محمد علي عقبات

[1] – طه جاد، المرجع السابق، ص71.

[2] – صلاح أحمد هريدي: دراسات في تاريخ مصر الحديث و المعاصر (1517-1882م)، المرجع السابق، ص387.

[3] _ جمال بيضون، المرجع السابق، ص85.

[4] _ جورج يانج: تاريخ مصر من عهد المماليك الى نهاية حكم اسماعيل ،تج: علي احمد شكري، ط2، مكتبة مدبولي، القاهر: 1999، ص85.

[5] _ صلاح احمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص14.

[6] _ محمد صبري، المرجع السابق، ص53.

في سبيل إيجاد العمال، فأرسل البعثات إلى كل من ايطاليا وفرنسا وانجلترا ليتعلموا صناعة الأسلحة هناك[1].

-مصنع صب المدافع : كان من أهم مصانع الترسانة، وإنتاجه ثلاثة أو أربعة مدافع شهرياً، كما تنتج مدافع الهاون (ذات الثماني بوصات) وهي مدافع قطرها 24[2]. أما عن أجور العمال فكانت تتراوح مابين قرشين ونصف وستة قروش، و لم يكتفِ محمد علي بما تنتجه هذه المعامل من بنادق بل كان يستورد من الخارج مثل بلجيكا، ويقارن بينها وبين الإنتاج المصري[3].

-مصنع سبك الحديد: أقيم في بولاق مسبك للحديد يتولى رئاسة العمل فيه مهندس إنجليزي، وكان يصُب في هذا المعمل كل يوم خمسون قنطاراً من الحديد المعد لصابورة السفن، والآلات اللازمة للمعامل[4].

-مصنع ألواح النحاس : أنشأت حكومة محمد علي مصنع لعمل ألواح النحاس التي كانت تبطن بها السفن، وكان في المصنع 20 عاملاً مصرياً من العمال الفنين موزعين على الأعمال المختلفة[5].

- مصنع البارود: أنشأ محمد علي مصنعاً للبارود، وفيما يلي بيان للمعامل الفرعية والكميات التي أنتجتها عام 1823م[6]:

المعامل	الكميات بالقنطار

[1] _ صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص747.

[2] _ طه جاد، المرجع السابق، ص77.

[3]- صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي ،المرجع السابق، ص150.

[4] - عبد الرحمان الرافعي،المرجع السابق، ص509.

[5] - طه جاد، المرجع السابق، ص82.

[6] - صلاح أحمد هريدي: الحرف و الصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص 226.

معمل القاهرة	9621	قنطاراً
معمل البدرشين	1689	قنطاراً
معمل الأشمونين	1533	قنطاراً
معمل الفيوم	1279	قنطاراً
معمل أهناس	1250	قنطاراً
معمل الطرانة	412	قنطاراً

-مصنع الجوخ: (البزّة العسكرية) أسس محمد علي مصنعاً للجوخ في بولاق تولى إدارته عمال فرنسيون، ثم حل محله فيما بعد مصريون أرسلهم الوالي خصيصاً لتعلم هذه الصناعة بفرنسا [1]، فلما عادوا أحسنوا صناعة هذا الصنف وصار يستعمل في ملابس الجيش [2]، وقد بلغ ما تخرجه هذه المصانع في الشهر نحو عشرين ألف ذراع تقريباً ترسل إلى الإسكندرية. وامتاز الجوخ الذي يصنع في مصنع بولاق بالجودة، وكان من خيرة الملابس للجنود و الضباط.

-مصنع الحبال وقلاع المراكب : أسس محمد علي معامل للحبال وأشرعة المراكب عام 1820م[3].

إضافة إلى هذه الصناعات كانت تنتج عجلات وعربات للمدافع، وصناديق ل لذخيرة وحَدْوات الخيول والسيوف وركائب السروج وقسم لصنع المسامير والأقفال، [4] أما بالنسبة للأجور فكانت تدفع عادة بحساب القطعة الواحدة ومتوسط ما يكسبه العامل في اليوم ثلاثة قروش والحد الأدنى قرش واحد أما الحد الأقصى فستة قروش[5].

ثانيا: الصناعات المدنية في عهد محمد علي باشا

[1] - محمد صبري، المرجع السابق، ص52.

[2] - عمر الإسكندري وسليم حسن،المرجع السابق، ص 150.

[3] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 502.

2- طه جاد، المرجع السابق، ص 76.

[5]- صلاح احمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي ،المرجع السابق ، ص160.

توسعت حكومة محمد علي باشا في الصناعات المدنية بأنواعها وكانت صناعة المنسوجات القطنية من أهم الصناعات المدنية من حيث العدد والعمال ومقدار الإنتاج ومدى استعمال الآلات[1].

-مصنع الخرنفش: بدأ محمد علي تجربته الصناعية في حي الخرنفش،* وكان أول مصنع أنشئ بهذا الحي "مصنع الحرير" عام 1816، ثم بدأ بعد ذلك بالصناعات الأخرى مثل صناعة الصوف القطن، دبغ الجلود و استدعى لها عمالا فنيين من فلورنسا بإيطاليا، تخصصوا في غزل خيط الحرير ووضعت ماكينات (آلات) لصنع الأقمشة القطنية [2]. فركّب بها مائة دولاب ، عشرة منها للغزل السميك وتسعين دولابا للغزل الرفيع أي بنسبة دولاب للخيوط السميكة إلى تسعة للخيوط الرفيعة، وهي النسبة المتبعة عادة في معامل الغزل[3].

يوجد بالفاريقية (المصنع) قسم للنسيج به ثلاثمائة نول (آلة نسخ) تنسج من خيوط القطن أقمشة من مختلف الأنواع كالموسلين، البصمة والشاش والباستن، والأقمشة التي تنسج في هذه الفاريقية كانت ترسل لتبييضها في المبيضة التي أنشئت لهذا الغرض على شاطئ النيل بين بولاق وشبرا[4]، ثم تعاد إلى مخزن الخرنفش لتباع لمن يطلبها[5].

كان يتقاضى العامل أجره طبقا لفئات محددة، فيأخذ سبع بارات عن الرطل الممشط، وأربعاً من الرطل من خيوط الغزل الرفيع، وتصدر المتوجات إلى تركيا وسوريا[6].

---

[1] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع نفسه، ص 155 .

* حي الخرنفش: يقع في وسط القاهرة، وهو عبارة عن أزقة ضيقة ومشهورة، وتحول إلى مصنع، وجلبت له ماكينات من أوروبا.

ينظر: صلاح أحمد هريدي: الصناعات في عهد محمد علي،المرجع السابق، ص 142 .

[2] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع نفسه، ص 201 .

[3] – محمد عبد الفتاح أبو الفضل: الصحوة المصرية في عهد محمد علي ، د ط، المجلس الأعلى للثقافة ، د م: 1998م، ص144.

[4]– عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص500.

[5] – محمد عبد الفتاح أبو الفضل، المرجع السابق، ص114.

[6]– صلاح أحمد هريدي : الحرف والصناعات في عهد محمد علي ،المرجع السابق، ص202.

-**فاريقية مالطا ببولاق** : سميت بهذا الاسم "معمل مالطا" نسبة إلى العدد الكبير من العمال المالطيين الذين يعملون بها. وعهد بإدارتها إلى "جومل" الفرنسي وكانت هذه الفاريقية أكبر معمل للغزل والنسيج في القطر المصري [1]. وفيها من دواليب الغزل 28 دولاباً، و 24 من معدّات وآلات تجهيز القطن[2].

- **فاريقية إبراهيم آغا و السبتة**: وفيها تسعون دولاباً لغزل القطن، وستون آلة لتجهيز القطن للمغازل[3]، وتجلب القطن الذي تغزله من مستودع الحكومة للأقطان، أما أجور العمال فيها يساوي أجورهم في تلك الفاريقيات[4].

-**مصنع نسيج البر كال والمبيضة** : أنشئت مبيضة للمنسوجات بين بولاق وشبرا على شاطئ النيل[5]، وفيها كانت تبيض الأقمشة التي تصنع في الفاريقيات بالأساليب الحديثة، وبالقرب من المبيضة أُنشئ بناء عام 1833م، كان فيه أربعة من الصناع الإنجليز يتولون تعليم العمال المصريين صناعة هذا النسيج[6].

-**فاريقية قلوب**: وهي أول الفاريقيات التي أنشأها محمد علي في الوجه البحري،وكان يصنع فيها آلات الغزل و التمشيط للمصانع الجديدة[7].

-**صناعة الحرير**: أما عن صناعة الحرير ونسجه، فقد كانت موجودة قبل عهد محمد علي، ولكنه وسع نطاق صناعتها واجتهد في تربية دودة القز ليستغني بإنتاجها عن الحرير الذي يأتي إليه من الخارج[8].

---

[1]- عمر الإسكندري وسليم حسن، الرجع السابق، ص149.

[2] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص500.

[3] - صلاح أحمد هريدي: الحرف و الصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص204.

[4] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص501.

[5] - عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص150.

[6] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص502.

[7] - صلاح أحمد هريدي: الحرف و الصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص502.

[8] - طه جاد، المرجع السابق، ص80.

أسس محمد علي ديواناً باسم " ديوان الحرير " ليباشر الإشراف على الحرير وإنتاجه، إذ بلغ الناتج من الحرير عام 1822 م 6.748 أقة، وفي عام 1833م 5300 أقة*.

-مصنع بولاق لغزل الصوف : تأسس عام 1818م، والإنتاج فيه من الصوف المصري لم يكن جيداً، وعلى هذا الأساس استورد محمد علي الأغنام من اسبانيا وأحضر معها مراعيها. أما بالنسبة للأجور فقد كان العامل يتقاضى أجره بمراعاة مايقوم به من عمل[1].

أنشأ محمد علي فاريقيات في الوجه البحري و القبلي منها: فاريقية شبين الكرم والمحلى الكبرى وزفتي دميت غمر لغزل القطن،كما أنشأ أيضاً فاريقيات في المنصورة، دمنهور، فوه، رشيد، وأسيوط[2].

كان العاملون بهذه الصناعة من المزارعين قد سخروا أنفسهم للعمل، مثل التجنيد في الجيش، وغير ذلك من أعمال السخرة، والعمال الذين يتم تدريبهم يستدعون لأعمال التجنيد ثم يحلّ محلهم فلاحون، حتى إذا نالوا قليلاً من الخبرة صدرت الأوامر باستدعائهم للخدمة العسكرية.

كان أجر العاملين بالنسيج مضاعفاً بالقياس إلى العمل بالزراعة، إذ يتقاضى العامل ثلاثين بارة، أما العمل في الحقول فالأجر عنه خمس وعشرون بارة، وقد كان الكثيرون يرغبون في العمل للهروب من التجنيد[3].

- مصنع الطرابيش : أنشا محمد علي مصنعا للطرابيش بمدينة فوه عام 1823م، وكان من أروع وأهم المصانع التي أسسها سواء في نظامها أو في قلة نفقاتها أو جودة مصنوعاتها [4]، وكان

* الأُقّة: معيار للوزن مقداره 1248غ في مصر، أو ثقل يعادل 400 درهم.
ينظر: جمال بدوى، المرجع السابق، ص64.

[1] - صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي ،المرجع السابق، ص ص 211،213.

[2] - عمر الإسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص150.

[3] - صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص209.

[4] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص504.

أول مدير له تاجر مغربي،كما استدعى له الصناع من تونس[1] بحكم ريادتها وتفوقها في صناعة الشاشية في العصر الحديث. كما كان يعمل بالمصنع 200 عامل، وينتج خمسمائة طاقية في الأسبوع، وكانت الطرابيش تصنع بالسعف غالباً.

– صناعات أخرى:

– صناعة السكر: أسست حكومة محمد علي في إحدى مراكز مديرية أسيوط عام 1818م أول مصنع لصناعة السكر يدعى " الزيزمون"، على غرار المنشآت العظيمة الموجودة في جزر الهند الغربية، وكان يشرف عليه "برام" وهو مهندس إنجليزي.

أرسل محمد علي الكثير من البعثات إلى أوروبا من أجل تدعيم وتوسيع نطاق صناعة السكر، إذ بلغ إنتاج معمل "الزيزمون " في عام 1833م: 15195 قنطاراً من السكر الخام[2].

أما بالنسبة لأجور العمال فكانت تتراوح بين عشرٍ وخمسٍ وعشرين بارة في اليوم، وتُعدّ لهم الحكومة خبزاً يقل ثمنه عن سعر السوق عادة، فيدفعون في الأقة اثني عشرة بارة بدلاً من عشرين، ولا يسمح لهم بشراء أكثر من أقة واحدة في اليوم، وكان أغلب العمال في مصانع السكر من العجزة يشوهون أبدانهم هرباً من التجنيد[3].

–ضرب أو سكّ النقود: كان يوجد بمصر دارٌ لسكِّ النقود، يعمل بها 500 عامل، حيث استطاع محمد علي إدخال تعديلات على هذه الصناعة وتوفير العمال لها، وكانت العملة المضروبة بمصر في عهده العملة الخيرية و الفضية.

–مطبعة بولاق: اشترى محمد علي المطبعة التي أحضرتها الحملة الفرنسية إلى مصر، فعمل على إصلاحها وتوسيع نطاقها[4]. فبعد سنة 1830م دخلت مطبعة بولاق في دور انتعاش عظيم *،

[1] – عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق ، ص150.

[2] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص ص 507،510.

[3] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص216 .

[4] – محمد صبري، المرجع السابق، ص52.

* ينظر: الملحق رقم 06 ، ص78.

حتى أنّ من أرّخ عنها ذكروا أن المدة بين عامي 1833م و1842م هي عصرها الذهبي في عهد محمد علي[1].

إلى جانب هذه الصناعات نذكر حرف أخرى اهتم محمد علي بإصلاحها وتوسيع نطاقها منها: مصنع للصابون، مدبغة الجلود برشيد، ومصنع للزجاج وآخر للشمع، والصناعات الخشبية والفخار ومعامل تفريخ الكتاكيت، كما أنشأ أيضاً مصنعاً للورق ببولاق عام 1834م[2].

كان محمد علي يرى أن الصناعة الحديثة هي مصدر قوة كل دولة، إذ أن إمداد الجيش والأسطول بحاجتيهما من السلاح والملابس وغيرها من المواد يقتضي حتماً الأخذ بسياسة التصنيع، ويعتبر إنشاؤه لمصانع النسيج والغزل أساس تجربة رائدة لإقامة النهضة الصناعية[3].

المبحث الثالث: الإصلاح التجاري

مارس محمد علي شكلين من الاحتكار : داخلي وآخر خارجي للتحكم بالمبادلات المصرية.

أولا: احتكار التجارة الداخلية

قررت حكومة محمد علي أن تحتكر جميع المنتجات الداخلية سواء كانت زراعية أو صناعية، فبعد أن تملكت الحكومة معظم الأراضي الزراعية واحتكرتها بإلغاء نظام الالتزام، واسترداد أملاك الملتزمين مع إلغاء معظم الأوقاف، احتكرت كذالك الحاصلات الزراعية ، أي أن الحكومة صارت المالكة للأراضي الزراعية، فلم يكن للفلاح ملكية لا على الأرض ولا على ما تنتجه.

[1] – رضوان أبو الفتوح: تاريخ مطبعة بولاق، دط ،المطبعة الأميرية، القاهرة :1953 م، ص138 .

[2] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص 227.

[3] – طه جاد، المرجع السابق، ص74.

عزمت الحكومة على شراء الحاصلات من الفلاحين بأثمان تحددها هي، لتتمكن في التصرف فيها ببيعها والاتجار بها وتصديرها للخارج.

وقد شمل الاحتكار جميع حاصلات القطر المصري كالقطن والأرز والقمح، والنيلة والسكر والأفيون....[1].

انتقل مبدأ الاحتكار من الزراعة إلى الصناعة، فبعدما أصبح محمد علي المالك الوحيد للأراضي بمصر، ثم أضحى التاجر الوحيد لحاصلاتها، وأصبح الصانع الوحيد لصنائعها. والظاهر أن محمد علي كان يرغب في تحقيق نظام اقتصادي متطور، اقتضى منه أن يحتكر جميع أنواع المنتجات القائمة في البلاد، فعمد إلى احتكار بعض الصناعات الرئيسية مثل احتكار صناعة الشمع والعسل عام 1816م، وصناعة القصب عام 1821م، كما أصبحت معاصر الزيوت أيضا تحت إشراف الحكومة اعتبارًا من عام 1833م.

كانت الحكومة لا تسمح بإنشاء أي مصنع جديد إلا بعد الحصول على موافقتها، من ذلك أنّها لم تكن تسمح للأفراد بتقطير ماء الورد لحسابهم، وألزمت منتجيه ببيعه بسعر محدد[2].

ثانياً: احتكار التجارة الخارجية

إمتد الاحتكار الحكومي إلى التجارة الخارجية، بحيث لم يجد التجار الأجانب من يتعاملون معه سوى الباشا ووكلائه الذين يبيعونهم منتجات البلاد من مخازن الحكومة، وبالسعر الذي يحدده الباشا. في وقت انعدمت فيه بمصر الأدوات اللازمة للمعاملات التجارية الكبرى كالمصاريف ووسائل النقل، والتأمين وطرق تحديد الأسعار....الخ.

لم يكن بدّ من مباشرة الباشا شؤون التجارة الخارجية التي يستطيع بواسطتها توجيه الاستيراد نحو حاجاته الأساسية، وكان القطن أهم صادرات مصر [3]، إذ كان جزء منه يصدر إلى ألمانيا وإيطاليا، أما باقي القطن فيصدر إلى سوريا والأناضول، إضافة إلى القمح، الأرز، الشعير، الفول

[1]- عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص535.

[2] - صلاح احمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمدعلي، المرجع السابق، ص119.

[3] - أحمد طربين، المرجع السابق، ص 64.

والمواد المصنوعة التي كانت تصدر إلى الدول الكبرى كإنجلترا وفرنسا وروسيا، وفي المقابل استوردت مصر من هذه الدول الفحم، والحديد والسكر، وغير ذلك.

وقد أحصى الدكتور "كلوت بك" ميزان تجارة مصر الخارجية مع أوروبا وتركيا سنة 1836م، فبلغت بحسب إحصائه:

2.196.0 جنيه للصادرات و 2.679.000 جنيه للواردات[1].

حرص محمد علي على أن تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات حتى يكون الميزان التجاري في صالح مصر، وكان يأبى أن يخضع لأي ضغط إنجليزي ليفتح أبواب مصر للتجارة الأجنبية دون قيد، فضغطت إنجلترا على الدولة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة الشرعية، وعقدوا معها اتفاقية تجارية هي اتفاقية " بلطة ليمان " عام 1838م، نصّت على:

-معاملة بريطانيا معاملة خاصة -إلغاء الاحتكارات- تكون الضرائب 12بالمئة على الصادرات، و05 بالمئة على الواردات[2].

كانت لهذه المعاهدة آثار عميقة على نظام الاحتكار في ممتلكات محمد علي، مما أدى في النهاية إلى إلغائه.[3]

أما مالية الدولة فكانت تأتي من ضرائب الميري* أو الخراج، و ضريبة الفردة**

وكانت الحكومة تجبي خارج هذه الضرائب عوائد على الذبح، وعلى السفن[1].

---

[1] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص ص 507،513.

[2] - طه جاد ، المرجع السابق، ص 128 .

[3] - عايض بن الخزام الروقي: حروب محمد علي في الشام وأثرها في شبه الجزيرة العربية (1831- 1839م)، ط2، جامعة أم القرى، الرياض: 1986م، ص 238.

* ضريبة الميري: هي ضريبة الأرض، وقد سهل نظام الاحتكار جبايتها باقتطاع ما يوازي قيمتها من أصل المحصول. ينظر: أحمد طربين، المرجع السابق، ص66.

** ضريبة الفردة: هي ضريبة كانت مفروضة على الذكور البالغين، ومقدارها يتفاوت بحسب ثروة الشخص وعمله. ينظر: أحمد طربين، المرجع نفسه، ص66.

ثالثاً: وسائل النقل و طرق المواصلات

لما كانت التجارة من الأنشطة الأساسية في الحياة الاقتصادية فقد أولاها محمد علي الاهتمام الأكبر، وذلك من خلال العناية بوسائل النقل وطرق المواصلات لتمكين نقل البضائع من مراكز إنتاجها إلى مواطن تصريفها وتسويقها، و لهذا شقت الطرق المعبدة، و أصلحت القديمة منها[2].

بعد أن تمت لمحمد علي السيادة البحرية في البحر الأحمر فكر في إعادة طريق التجارة البرية بين الهند و أوروبا، ومد طريق لسير قوافل التجارة بين السويس والقاهرة [3]، ثم رأى ضرورة اتصال الإسكندرية بالنيل، فحفر في عام 1919م أول قناة ذات شأن هي " قناة المحمودية " التي تصل الإسكندرية بفرع رشيد ، وبذلك صار بالإمكان تسيير السفن من القاهرة إلى الإسكندرية مباشرة.

لذلك فقد زاد اهتمام إنجلترا بإحياء الطريق البرية من السويس إلى الإسكندرية لنقل البريد والمسافرين، باعتبارها أقصر الطرق من الهند إليها[4].

وحين اخترعت البواخر أحدثت انقلابا في عالم التجارة، وسارت أول باخرة للبريد من بومباي الهندية إلى السويس، ومنها إلى الإسكندرية، ثم من الإسكندرية إلى مرسيليا بحراً ومنها إلى انجلترا وأخذت أهمية هذه الطريق تزداد، غير أن طريق السويس ما لبثت أن ازدادت أهميتها تدريجياً وتحولت إليها التجارة[5].

اقترحت إنجلترا على محمد علي مشروعاً لبناء سكة حديد على طريق السويس البري عام 1845م، فرفض محمد علي المشروع خشية وقوع بلاده تحت النفوذ الأجنبي، كما رفض

[1] – محمد رفعت: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة، ج1، دط، المطبعة الأميرية ، القاهرة، 1934 م، ص 131.
[2] – غربي الغالي، المرجع السابق، ص 182.
[3] – محمد رفعت، المرجع السابق، ص 114.
[4] – أحمد طربين، المرجع السابق، ص 66 .
[5] – محمد رفعت، المرجع السابق، ص 115.

مشروعاً فرنسياً لشق قناة السويس عام 1847م مادام لا يستطيع الحصول على ضمان دولي يحول دون خطر التدخل في شؤون مصر[1].

خلاصة الفصل الثاني:

أن محمد علي قام بعدة إصلاحات للنهوض بالبلاد على أسس اقتصادية متينة:

ففي الزراعة قام بمصادرة أراضي المماليك، واستولى على أراضي الأوقاف خلال الفترة الممتدة من 1809–1815م، فكانت أول خطواته في هذا المجال إلغاء نظام الالتزام، ثم مسح الأراضي، كما اهتم بإدخال المحاصيل وأساليب زراعية جديدة، وتحسين طرق الري.

أما الصناعة فنالها الإصلاح الواسع فبدأ بتشييد الصناعة الحربية كالأسلحة لتخفيض تكاليف الإنتاج، وعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمصنوعات الهامة كالأقمشة القطنية التي تعتبر من الصناعات المدنية التي أنشأها محمد علي.

و بما أن الزراعة والصناعة خضعت لنظام الاحتكار فكان من الطبيعي أن تخضع له التجارة أيضاً، إذ طُبق على صادرات وواردات البلاد، فكانت الحكومة المصدر الوحيد للبضائع المصرية، والمستورد الوحيد لاحتياجات السوق المحلية المصرية.

[1] – أحمد طربين، المرجع السابق، ص 66.

الفصل الثالث

انعكاسُ الإصلاحات ومآلُها

المبحث الأول: انعكاس الإصلاحات على المجال الثقافي

المبحث الثاني: انعكاس الإصلاحات على المجال الاجتماعي

المبحث الثالث: تقييم إصلاحات محمد علي الاقتصادية

الفصل الثالث: انعكاسُ الإصلاحات ومآلُها

ذكرنا في الفصلين السابقين أنه بعد تولي محمد علي الحكم في مصر عام 1805م عمل على توطيد سلطانه، وذلك بالتخلص من كل المشاكل الداخلية التي كانت تقف أمامه كعائق يحولُ دون تحقيق طموحاته، فوجّه أنظاره لبناء نهضة مصرية حديثة وذلك بانتهاجه سياسة إصلاحية ترمي لبناء وتطوير اقتصاد الدولة المصرية على أسس وتنظيمات حديثة، سواء في الزراعة والصناعة أو التجارة، وسنحاول في هذا الفصل أن نتطرق لسلسلة من الانعكاسات التي نجمت عن ذلك الإصلاح الاقتصادي الذي استحدثه محمد علي في مصر، وما آل إليه هذا الإصلاح.

المبحث الأول: انعكاسُ الإصلاحات على المجال الثقافي

أرسى محمد علي قواعد ثقافية جديدة معتمداً على مؤسسات تتشابه والنمط الأوروبي على أساسين مهمين هما: نشر المعرفة واستثمار الطاقات والجهود لأجل ذلك.

أدرك محمد علي أن إنشاء الجيش والأسطول يستلزمان النهوض بمختلف القطاعات الأخرى وخاصة تطوير التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين للنهوض بمصر على أسس حديثة [1]، وكان أول ما فكر فيه إنشاء عددٍ من المدارس ، كانت أولها مدرسة الهندسة التي أسسها في القلعة عام 1816م لتعليم الطلبة مساحات الأراضي وقياساتها. ويدل هذا العمل على مبلغ ارتباط هذه المدرسة بسياسة محمد علي الخاصة بتنظيم الأراضي الزراعية[2].

وفي عام 1834م أسس مدرسة أخرى للمهندسخانه في بولاق، ومن هذه المدرسة تخرج عدد كبير من المهندسين الذين خدموا البلد ، وشاركوا في بناء القناطر والسدود

[1] – محمود زايد: محمد علي رائد التجديد في العالم العربي ، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 1، المطابع التعاونية الصحفية، بيروت: 1978م، ص16.

[2] – محمد عرابي نخلة: تاريخ العرب الحديث ، ط 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة: 2010م، ص167.

والمنشآت العمرانية التي زخر بها عصر محمد علي، وقد اعتمد في البداية على مدرسين أجانب، وخاصة الإيطاليين والفرنسيين.

1- نشاط البعثات العلمية إلى الخارج:

بينما توجهت همة محمد علي إلى إنشاء المدارس التي أخذت تنتشر في مدن مصر ، إتجه تفكيره إلى إرسال البعثات العلمية إلى أوروبا حتى يتوفر لهذا الجيل الجديد من المتعلمين المصريين فرصة التخصص في شتى العلوم والمعارف التى تدرس في الجامعات الأوربية[1]، وكانت أول بعثة دراسية كبيرة أرسلت إلى أوروبا عام 1826م، ثم تلاها تسع بعثات في الفترة ما بين عام 1826 و1847م ضمت 319 طالباً[2].

كان محمد علي حريصاً على أن تتخصص كل فئة من المبعوثين في مجال معين، فيكون بينهم المعلمون والأطباء ورجال الإدارة والعمال الفنيون والمهندسون وذلك للعمل في دراسة الطباعة والزراعة والهندسة والرياضيات والمعادن والكيمياء لكن غالبية البعثات كانت تضم أعداد كبيرة من المتجهين لدراسة الفنون العسكرية بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى الهندسة والصناعة والطب.

رأى محمد علي الإستفادة من خبرات أولئك العائدين من تلك البعثات، فأنشأ المدارس العليا في جميع التخصصات والمدارس التجهيزية بالإضافة إلى المدارس الإبتدائية.

وتشير بعض الدراسات إلى أن عدد الطلاب الإجمالي الذين أرسلهم الباشا إلى أوروبا بلغ 339 طالباً منهم 230 إلى فرنسا و95 إلى بريطانيا و14 إلى دول أوروبية أخرى. وكان عدد الذين درسوا الهندسة والصناعة منهم 320 طالب، وطالبان درسا الزراعة[3].

[1] - جمال بدوى، المرجع السابق، ص ص23، 37.

[2] - محمد عرابي نخلة، المرجع السابق، ص 177.

[3] - مسعود ضاهر: النهضة العربية والنهضة اليابانية، دط، عالم المعرفة، دم: 1999م، ص89.

وقد روي "كلوت بك"* أن معظم أولئك الطلاب كانوا من أبناء الفلاحين، وأن الكثير منهم نبغوا في مختلف العلوم والفنون، وفي مقدمتهم حسن بك الاسكندراني و مظهر باشا مؤسس القناطر، وأمين بك مدير فاروقية ملح البارود وعثمان نور الدين رئيس الأسطول المصري ونقولا المسابكى مؤسس مطبعة بولاق والشيخ رفاعة رافع الطهطاوي أحد مؤسسي نهضة مصر الثقافية.

بدأت حركة الاستنارة تجد طريقها إلى مصر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر إثر عودة البعثات التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا في مختلف التخصصات وذلك بفضل جهود رفاعة رافع الطهطاوي وعلي مبارك[1].

2- رفاعة رافع الطهطاوي نموذجا:

يعتبر الشيخ الطهطاوي من بين العلماء الأوائل في القرن التاسع عشر ، والذين تيقنوا بأن الخروج من عصر الانحطاط المتراكم على الأمة العربية الإسلامية سبيله العلم والمعرفة الحقة.

كان الشيخ رفاعة الطهطاوي ** يعيش قبل البعثة إلى فرنسا في فترة تحولات سياسية عميقة في مصر بمجيء محمد علي حاكماً عليها ، كان يرافق الدفعة الأولى من الطلبة المصريين الذين أرسلوا إلى باريس لطلب العلم، وخاصة العلوم الحديثة التي لم تصل بعد إلى الديار العربية، رافقهم وهو شيخ من شيوخ الأزهر [2] ليوجههم التوجيه الديني ولكي يقوم بالواجبات الدينية والمحافظة عليها في ديار الغربة.

* كلوت بك: هو جراح فرنسي قدم خدمات جليلة في مجال الصحة العامة والتعليم الطبي في مصر خلال حكم محمد علي، وكان من خيرة أعوانه في إصلاحاته.

ينظر: جورج أنطونيوس: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية ، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط 2، دار العلم للملايين، بيروت: 1987م، ص104.

[1] - عمر طوسون: البعثات العلمية في عهد محمد علي، دط، مكتبة المنارة الأزهرية، القاهرة: 1924م، ص 12.

** ينظر: الملحق رقم 07، ص80.

[2] - رافع رفاعة الطهطاوي: تخليص الإبريز في تلخيص باريز ، تر: الصغير بن عمار، ط جديدة، دن، الجزائر: 2007، ص02.

ولد الشيخ الطهطاوي عام 1801م، وهي السنة التي رحلت فيها الحملة الفرنسية عن مصر وفي سنة 1817م توفي والده، فهاجر إلى القاهرة، وذلك قصد مزاولة الدراسة في جامعة الأزهر، ورشحه أستاذه الشيخ حسن العطار في جويلية 1826م كإمام ديني ومرشد لأول بعثة دراسية مكونة من أربعين طالباً أوفدها محمد علي إلى فرنسا، وكان يشرف عليها مستشاره الفرنسي "جومار"*[1].

عكف الشيخ الطهطاوي على دراسة اللغة الفرنسية من تلقاء نفسه، ثم اتجه ت ميوله بعد ذلك إلى دراسة التاريخ والجغرافيا والآداب الفرنسية فقرأ مؤلفات فولتير ومو نتسكيو وجان جاك روسو[2]. وفي أثناء إقامته في باريس والتي قدّر ت بست سنوات عكف على ترجمة الكثير من الكتب، ولما عاد من باريس كرس نفسه لهذا العمل ، خاصة أنه ألم بأسرار اللغة الفرنسية، وكان أول مترجم مصري ورائد المترجمين ، إذ أحس عقب عودته أن بلاده بحاجة إلى ترجمة العلوم الغربية وخاصة الإنجليزية والفرنسية والإيطالية ، وذلك لتطعيم الثقافة الشرقية بالثقافة الغربية، وقد ترجم موضوعات كثيرة منها قصة مغامرات تليماك[3].

كما عينه محمد علي رئيساً للترجمة في مدرسة الطب، وأسس أولى الجرائد العربية في سائر المشرق آنذاك وهي جريدة الوقائع المصرية** كما تقلد رئاسة مدرسة الألسن سنة 1836م[4]. وظل يعمل بها إلى أن ولى عباس الأول الحكم وأمر بغلقها وإبعاد الطهطاوي إلى السودان، ولعلّ السبب الرئيسي لنفيه هو وطنيته وكتابه الذي سماه "التبريز"، هاجم فيه الحاكم المستبد مما

* جومار: هو أحد علماء الحملة الفرنسية والمسؤول الأول عن اصدار الكتاب الاول عنوانه وصف مصر، وفي هذا الكتاب مسح اجتماعي وإنساني و جغرافي وتاريخي لكل مصر من جميع نواحيها، وكان مشرف على البعثة العلمية التي أوفدها محمد علي الى فرنسا.

ينظر: أنيس منصور: أعجب الرحلات في التاريخ، دط، دار نهضة مصر، القاهرة: 2002م، ص62.

[1] – رافع رفاعة الطهطاوي، المصدر السابق، ص 02.

[2] – عمر عبد العزيز عمر: في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: دس، ص145.

[3] – أنيس منصور، المرجع السابق، ص71.

** يتظر: الملحق رقم08، ص81.

[4] – جمال بدوى، المرجع السابق، ص 39.

أثار الحاكم عباس ضده، وظل الطهطاوي في منفاه حتى وفا ة عباس الأول، وأعاده سعيد باشا ووكل إليه عدة مناصب هامة، وأيضاً في عهد الخديوي إسماعيل حتى توفي.

أثرى الطهطاوي الساحة الفكرية والفنية والأدبية المصرية والعربية بعد عودته من البعثة بمجموعة من المؤلفات، إذ تنوعت بين روائع السياسة والأدب العالمي والقصصي نذكر منها : تأليفه لخاتمة كتاب ابن هشام "قطر الندى" في النحو بطلب من أحد شيوخه، وتخليص الإبريز في تلخيص باريز الذي كتب فيه ما رأى في رحلته إلى فرنسا ، ويمكن القول أن الطهطاوي من رواد مؤسسي أعمدة النهضة الثقافية الحديثة آنذاك وهي الترجمة و التأليف[1].

بعد عجز محمد علي، إستمر خلفاؤه في إرسال البعثات، ففي عهد عباس الأول إبن طوسون برزت تغيرات مهمة، فقد تخلى عن سياسة جده المبنية على أساس التحديث [2]، إذ أمر بإرجاع البعثة العسكرية التي أنشأ لها جده المدرسة الحربية في باريس، ثم أغلق هذه المدرسة، والظاهر أنه رأى أن مصر قد اكتفت من التعليم العسكري ولذلك لما أرسل بعوثه لم يكن فيها من أرسله لتعلم الفنون العسكرية بل كان أغلب هذه البعوث بعوثاً طبية أرسلها إلى النمسا وإيطاليا وإنجلترا وبعوثاً لدراسة الفلك إلى فرنسا[3].

أرسل عباس الأول إلى أوروبا 19 طالباً من تلاميذ المدارس المصرية لإتمام دروسهم في المدارس الأوروبية، على أنه استدعى معظم أعضاء البعثات الذين كانوا يتلقون العلم في فرنسا منذ عهد جده. و لم يكتفِ بالقضاء على البعوث العسكرية بل نفى إلى السودان طائفة من كبار علماء مصر في ذلك العهد أمثال رفاعة الطهطاوي ومحمد بيومي أكبر أساتذة الهندسة والرياضيات في مدرسة المهند سخانة، وكأن عباس كان يكره العلم والتعليم، والغريب أنه شجع البعثات الأجنبية بمصر على فتح مدارس لها بالقاهرة[4].

[1] – كلثوم بن اعرب: خطاب الإصلاح والنهضة في القرن 19(حمدان خوجة رفاعة رافع الطهطاوي نموذجاً) ، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة: ص ص178، 181.

[2] – مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 173.

[3] – عمر طوسون، المرجع السابق، ص 418.

[4] – مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 174.

3- ريادة مصر في حركة الطباعة:

إن الاهتمام بالطباعة لنشر العلم والثقافة قد احتل حيزاً واسعاً في سياسة محمد علي الثقافية وقد لعبت مطبعة بولاق الشهيرة التي أسست في عام 1822م دوراً في نشر وتطوير الثقافة في مصر[1]. فنجد مابين سنة 1822 و1830م توسع وازدياد مطبوعاتها على 50 كتاباً بالعربية والتركية والفارسية و لم توافِ سنة 1850م حتى بلغ عدد الكتب 300 كتاب بهذه اللغات الثلاثة[2].

أصدرت مطبعة بولاق أنواعً متباينة من المطبوعات كالقوانين واللوائح، حيث كان محمد علي يطبع كل القوانين والمنشورات التي يصدرها في المطبعة ومن هذه القوانين نذكر:

- قانون عثمان طبع سنة 1849م "يشتمل على أحكام التجارة".
- قانون الزراعة على الطريقة الأوروبية سنة 1840م.
- قانون الزراعة فهي قوانين زراعية خاصة بمصر طبعت سنة 1839م.

وهذه أمثلة لقوانين طبعت ببولاق، وما هذا إلا قطرة من محيط مما طبع بها من هذا النوع من المطبوعات. كما طبعت أنواع أخرى وهي الوقائع المصرية أي الجريدة الرسمية لحكومة الوالي، وقد ابتدأ طبعها في مطبعة بولاق سنة 1828م وهو تاريخ صدور أول عدد من الوقائع وظلت تطبع بها حوالي خمس سنوات، وكان عملها مقتصر اً على نشر أخبار الترع والجسور والقناطر وأخبار السفن الواردة من الخارج وما شابه ذلك، وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية.

[1] - مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص90.

[2] - جورج انطونيوس، المصدر السابق، ص101.

أجبر محمد علي الجميع على قراءة الوقائع، وما ذلك إلا أنه كان يشعر بأنه إنما يكوّن جيلاً جديداً من أبناء مصر أو إنما يخلق عصراً جديداً من عصور تاريخها، وكان يهمه أن تصل فكرته إلى أذهان عامة الناس حتى يقتنعوا بسياسته ويتشبعوا بروح عصره الحديث فيساعدوه على تحقيق ما أراد للبلاد من تجديد[1].

أما بالنسبة للكتب التي طبعت بمطبعة بولاق نجد الكتب المدرسية التي ابتدأ طبعها منذ إنشاء المدارس أي منذ 1824م، لكن الكتب المدرسية على أنواع: فمنها الكتب التي كانت بالأزهر ومنها الكتب التي كانت تدرس بالمدارس الحديثة التي أنشأها الباشا، فأي من هذين الكتب أصدرته المطبعة؟.

إن كتب العلوم الحديثة التي كانت تدرس في مدارس الوالي الحديثة كانت النوع الوحيد من الكتب المدرسية التي تطبع في بولاق في عهد محمد علي ، أما كتب الأزهر فلم يكن يطبع منها شيء في عهده، لأن النهضة والتجديد اللذين حاول محمد علي باشا إحداثهما في مصر كانا يقومان على القوة الحربية والإصلاحات الزراعية والصناعية [2]، وقد كانت علوم الدين واللغة أبعد ما تكون صالحة لهذا النوع من المشروعات، و لأن الأزهريين كانوا يعتبرون المطبعة بدعة لذا قاوموا طبع القرآن الكريم مدة طويلة وامتنعوا عن طبع كتبهم في المطبعة.

ولم تبدأ المطبعة في طبع شيء من الكتب الأزهرية إلا في عهد سعيد وذلك يرجع إلى أن الطهطاوي وبعض رجال الحكومة وقتئذٍ طلبوا من سعيد باشا أن يصدر أمره بطبع الكتب الأزهرية على نفقة الحكومة، وكانت هذه أول مرة تطبع كتب للأزهر في مطبعة بولاق [3]، ولم يقف فضل المطبعة عند حد نشر كتب العلوم الحديثة، بل أنها نشرت كثيراً من الكتب العربية القديمة التي كانت مخطوطاتها نادرة الوجود ، منها تفسير القرآن الكريم للفخر الرازي ومعاهد التنصيص وغير ذلك من الكتب القديمة التي طبعت في ذلك الوقت بمطبعة بولاق[4]. وهكذا كان

[1] ـ رضوان أبو الفتوح، المرجع السابق، ص ص151.
[2] – رضوان أبو الفتوح، المرجع نفسه ، ص 165.
[3] ـ رضوان أبو الفتوح، المرجع نفسه، ص156.
[4] – كلثوم بن اعراب، المرجع السابق، ص 181.

إنشاء مطبعة بولاق بمثابة إحياء للآداب العربية القديمة، و لم يقف فضل المطبعة على اللغة العربية عند حد إحياء كتبها القديمة وتدوين العلوم الحديثة بها فحسب، بل إن فضلها يغمر تلك اللغة من ناحية أخرى إذ كان لها أثر عظيم في حفظ مادة اللغة وتنمية ثروتها من خلال إحياء كثير من ألفاظ اللغة التي كادت تندثر وإمدادها بألفاظ جديدة.

وكما لم يقتصر فضل مطبعة بولاق على اللغة العربية بل تعداها إلى اللغات الشرقية الأخرى كاللغتين التركية والفارسية [1]، فقد نشرت المطبعة كثيراً من الكتب الأدبية كدواوين الشعر وألف ليلة وليلة وكليلة ودمنة وكان عددها قليلاً إضافة إلى نشرها الكثير من المعاجم كالمعجم العربي الإيطالي وهو أول ما طبع بها عام 1822م وقاموس الفيروز أبادي المترجم إلى التركية عام 1835م. وترجمت كتب كثيرة في الفلك والمنطق واللغات والتاريخ ...الخ.

إن مطبعة بولاق بما أحدثته من نشر الكتب و إتقان في صناعتها وتخفيض أثمانها ساعدت بذلك على نشر روح القراءة وبث حب اقتناء الكتب و الاطلاع عليها بين المصريين، فقد كانت القراءة قبلها قاصرة على مشايخ الأزهر ومجاوريه، وكانت الكتب بعيدة كل البعد عن أفراد الشعب لندرتها وغلاء أثمانها وسيادة روح عصر المماليك في مصر. كما أن الميل إلى القراءة واقتناء الكتب على هذا النحو أدى إلى ظهور طبقة من المثقفين المستنيرين الذين قرءوا الكتب المطبوعة العربية منها والمترجمة وتأثروا بما فيها سواء من حيث المعلومات أو من حيث الكتابة أو على الأقل إنهم اكتسبوا بذلك اقتداراً على التأليف [2]. وكان للمطبعة تأثير كبير فيما بعد تمثل في نشوء مقدمات للتأليف بين الثقافتين الغربية والشرقية[3].

وعلى هذا النحو نقول إن مطبعة بولاق خلقت نهضة هائلة في التأليف لم يألفها الشرق من قبل وأكسبت مصر بذلك حركة أدبية زاهرة نمت بدون تراجع إلى وقتنا هذا.

4- مآل جامع الأزهر في خضم الإصلاحات

[1] - رضوان أبو الفتوح، المرجع السابق، ص351 .

[2] - رضوان أبو الفتوح، المرجع نفسه، ص ص258، 349.

[3] - حامد خليل: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع7، دار ابن خلدون، بيروت: 1978م، ص 194.

كان من الطبيعي بعد اختلاف محمد علي مع الزعامات الشعبية وإبعاد عمر مكرم أن يتضاءل دور الأزهر، ومضت فترة ليست بالقليلة قبل أن يستعيد دوره. وهذا الظرف التاريخي يفسر لنا الأحوال المتدهورة للأزهر من حيث الإمكانيات المادية والآثار المعنوية، وعندما زاره الرحالة بيرتون وجد مكتباته خاوية ورجاله بؤساء ومقرراته هزيلة [1]. ومما زاد في تضاؤل نفوذ علماء الأزهر أن الأزهر بقي على نظامه القديم و لم يساير حركة التقدم والإصلاح التي نهض بها محمد علي باشا[2]، فانتقل مركز الثقافة من الأزهر إلى المدارس والمعاهد والبعثات، وانكمش العلماء و لم يشتركوا في حركة التجديد، وكان من الطبيعي بعد تدهور أحوال الأزهر الذي قاد رجاله المقاومة ضد الحملة الفرنسية، وقاد رجاله حركة تولية محمد علي أمر مصر، أن تظهر جماعات أو منظمات أخرى لتسد الفراغ الديني والعلمي فحل خرجوا المدارس الجديدة وأعضاء البعثات إلى حد ما محل علماء الأزهر وإن لم يكن لهم القاعدة الشعبية العريضة التي كانت لعلماء الأزهر[3].

ومما يستدعي النظر أن يد الإصلاح التي تناولت التعليم والإدارة والري والحربية والبحرية لم تمتد إلى الأزهر بل تركه محمد علي كما كان على نظامه القديم، ولعل السبب في ذلك أنه خشي أن يثير سخط العلماء الجماهير إذ هو أقدم على إصلاح التعليم فيه وجعله يساير حركة التقدم العلمي الحديث.

وعلى الرغم من ذلك ظل الأزهر ذلك المورد الذي إستمدت منه المدارس الحديثة والبعثات العلمية تلاميذها، فمنه اختارت الحكومة طلبة المدارس العليا التي أنشأتها، وكثيراً من أعضاء البعثات العلمية التي أوفدها إلى أوروبا، فتخرج منه بواسطة البعثات والمدارس علماء كان لهم دور في نهضة مصر العلمية والاجتماعية[4].

---

[1] – رتشارد بيرتون: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز ، تر: عبد الرحمان عبد الله الشيخ، ج 1، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دم: 1994م، ص 11.

[2] – رضوان أبو الفتوح، المرجع السابق، ص 256.

[3] – رتشارد بيرتون، المصدر السابق، ص11.

[4] – عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 549.

المبحث الثاني: انعكاسُ الإصلاحات عل المجال الاجتماعي

1-التحولات الاجتماعية الكبرى:

رغم تدفق الأجانب على مصر وازدياد عددهم تدريجياً خاصة في أواخر عهد محمد علي، إلا أن النسوة تحلّينَ بالحياء والحشمة، حيث نجد أن معظم النسوة حافظن على حجابهن حتى عهد عباس الأول بهن في ذلك غير المسلمات.

كما انتشرت أساليب الدروشة وذلك للهروب من الضرائب المتوالية ومن السخرة والظلم وهي "شخصية" تتقمصها كل الطبقات وكل الأعمار وكل المذاهب. يتقمصها الفلاح الذي وصل مستواه للحضيض ويتقمصها الصانع الذي أرهقته الحياة ويتقمصها المبتلى بمرض بغيض والذين يتسولون رغيف الخبز من باب إلى باب [1]، خوفاً من أن تلمح الحكومة فيهم الغنى فتثقل عليهم الضرائب. وأكثر من هذا فالدرويش يحل له ما لا يحل لغيره، فمن المسموح له أن يتخطى قواعد اللياقة و الآداب باعتباره شخصاً ليس من أهل الدنيا[2].

كما ظهر ما يعرف بالبرم أو البرما وهو الشخص الذي يتحول للإسلام طمعاً في مكسب مالي أو للقيام بالتجسس. فبعد إلغاء سياسة الاحتكار وتدفق الأجانب على مصر إدعى عدد منهم الإسلام لا رغبة فيه، ولكن لولوج الحياة الاجتماعية لأهل البلاد. وكان "البرم" يُراقب دائماً بعيون متسائلة، والناس لا يرحبون بتقديم المعلومات لمسلم حديث الإسلام خاصة إذا كان أوروبيا، فهم يشكّون أن تحوله للإسلام تم تظاهراً أو تحت ضغط، فينظرون إليه كجاسوس ولا يدعونه يعرف عن حياتهم إلا أقل قدر ممكن.

بعد تأسيس محمد علي هيئة قضائية عرفت بجمعية "الحقانية" سنة 1842م لمحاكمة كبار الموظفين، أنشأ مجلساً للتجارة بمثابة محكمة تجارية لفض النزاع بين المصريين والأجانب وبين المصرين أنفسهم، وكان في هذا المجلس أعضاء من الأجانب. واستمرت المحاكم الشرعية تؤدي عملها في مجال الأحوال الشخصية، كما أنشأ مجالس الأقاليم لفض النزاعات المدنية والتجارية.

[1] - رتشارد بيرتون، المصدر السابق، ص 34.

[2] - أحمد علي مرسي: موسوعة مصر الحديثة، مج:09، دط، الهيئة المصرية العامة، القاهرة: 1996، ص28.

وبعد إلغاء سياسة الاحتكار تدفق الأجانب على مصر، و لم يكن محمد علي يسمح إلا باستقدام الخبراء بعينها[1]. وقد استند هؤلاء الوافدون على الإمتيازات الأجنبية التي كانت تعفيهم من الضرائب وتمنحهم الحق في أن يحاكموا أمام قنصليات بلادهم.

يتبع ذلك تأسيس محمد علي ديوان البحر (وزارة البحرية) وديوان الإيرادات (وزارة المالية) وديوان المدارس (ديوان التعليم الأشغال العامة) وديوان التجارة (وزارة التجارة والشؤون الخارجية) وديوان الفارويقيات (وزارة الزراعة والصناعة). وقد نجح محمد علي بواسطة هذه الدواوين من تطوير المجتمع المصري في جميع المجالات[2].

2- تكريس الطبقية المجتمعية:

بعد أن استتب الأمر لمحمد علي في مصر سعى إلى أن يستقل بحكمها في أسرته، ولكن وقف دون تحقيق هذا الهدف وجود المماليك، ولهذا صمم على التخلص منهم نهائياً بمذبحة القلعة في عام 1811م ، مما مهد له أن يخطوا خطوته الجريئة في إلغاء نظام الالتزام عام 1813م والاستيلاء على أراضي الالتزام التي أعاد توزيعها على الفلاحين من جديد، وبهذا العمل يحول محمد علي نظام الإقطاع الزراعي المبعثر إلى النظام الإقطاعي الموحد، وبهذا الأسلوب لم تتعرض فئة الملتزمين للضرر وحدها وإنما تجاوزها إلى قطاع كبير من الفلاحين[3].

إن محمد علي بإلغائه نظام الإقطاع التركي المملوكي لم يتخلص منه نهائياً، بل أعاده بشكل آخر في صورة إقطاع تركي فقط، وذلك عن طريق منحه إقطاعيات واسعة من الأراضي لأقربائه وأفراد أسرته وأتباعه وهي ما كانت تسمى بالجفالك والأبعاديات، كما أن صغار الفلاحين قد ساءت حالهم إلى حد كبير، فهم قد تخلصوا من جشع الملتزمين وقسوتهم ليقعوا في يد محمد علي الذي أثقل كاهلهم بالضرائب، مما اضطر بالكثيرين منهم إلى الهجرة

[1] - رتشارد بيرتون، المصدر السابق، ص10.

[2] - محمد عرابي نخلة، المرجع السابق، ص 196.

[3] - رتشارد بيرتون، المصدر السابق، ص 34.

والفرار، ورغم التحسن الظاهر في زيادة الإنتاج ونمو مساحة الأراضي المزروعة، إلا أن هذا التحسن لم ينعكس على الفلاح وهو الأداة المنتجة[1].

وإذا كان محمد علي قد قضى على طبقة المماليك كطبقة أرستقراطية حاكمة في مصر، فقد أحل محلها طبقات أخرى من بينها:

- الهيئة الحاكمة: بعد أن أبيدت فئة المماليك و لم يعد لهم حول ولا قوة، بل لم يعد لمعظمهم وجود وآل الحكم لمحمد علي باشا وأسرته ورجالات حكومته، وخريجي المدارس والمعاهد والبعثات العلمية فأول عمل سياسي واجتماعي لمحمد علي أنه أدمج شخصية أسرته وأعوانه في الحكم وفي الهيئة الاجتماعية، ولا شك أن إندماج هذا العنصر فيها قد قواها وبعث فيها روحاً جديدة، خاصة بعدما خرّجت البعثات والمدارس الحديثة عدداً كافياً من الشباب المتعلم الذي نهض بالأداة الحكومية ورفع مستواها في مختلف الأعمال كنشر لواء الحضارة والعلوم، وهو أثر من أثار الهيئة التي تولت الحكم في عصر محمد علي، ثم في عصر سعيد وإسماعيل[2].

- العلماء: ويقصد بهم رجال الدين الذين نالوا حظاً من التعليم في الأزهر خاصة، وكانوا يشكلون فئة قوية تتمتع بنفوذ كبير متوارث، وتأثيرها هائل على الناس دينياً وسياسياً ومن ثم اكتسبت مكانة عالية في المجتمع نتيجة هذا التأثير، ولما كانت تمتلكه العائلات التي ينتمون إليها من أملاك واسعة، وهو ما جعل محمد علي يعمل على تجريدهم من هذه الأملاك حتى يحد من تأثيرهم ويسلبهم نفوذهم وسلطتهم [3]، فبعد نفي زعيمهم عمر مكرم لم تقم لهم قائمة، إذ أصبحوا تبعاً للحكومة من غير أن يكون لهم أثر في سياستها وفي مشاريعها.

- الطبقة المتعلمة في المدارس والبعثات: وهي الطبقة الممتازة من طبقات المجتمع بدأت في الظهور في عهد محمد علي، وقد كان لها فضل كبير في ترقية مستوى الهيئة الاجتماعية، ومنهم من لعبوا دوراً كبيراً في حياة مصر السياسية أو العلمية في عهده وعهد خلفائه أمثال علي باشا مبارك ورفاعة رافع الطهطاوي ومظهر باشا وغيرهم.

[1] - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص91.

[2] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص545.

[3] - أحمد علي مرسي، المرجع السابق، ص27.

- كبار الملاك والتجار: وهم فئة قليلة العدد كانت تضم كبار الملاك والتجار وصغارهم من ذوي الثروات المحدودة، وبالرغم من ازدياد متاجر مصر في ذلك العصر فإن ثمرة التجارة كانت تعود على الحكومة وعلى الوسطاء من الإفرنج (الأجانب) الذين كانوا يتبادلون وإياها حركة التجارة الخارجية ولذلك اقترنت زيادة حاصلات مصر وتجارتها الخارجية بظاهرة غريبة وهي تضاؤل الثروات الشخصية. فحينما كانت حاصلات مصر أقل مما وصلت إليه كان الأهالي أيسر حالاً، ولما زادت الحاصلات حل الفقر محل اليسر عند الأهليين، وذلك راجع إلى نظام الاحتكار الذي فرضته الحكومة على حاصلات مصر، وقد رفع من شأن هذه الفئة ما اجتازته مصر خلال العقود الأولى من القرن التاسع عشر من أزمات أدت إلى أن يعهد الوالي إلى كبار هذه الطبقة ببعض المراكز القيادية خاصة في الحرس الوطني الذي أنشأه محمد علي[1].

- الحرفيون والعمال: وهم فئة ذات طوائف عديدة كالحدادين والنجارين والنحاسين، وغيرهم من أصحاب الحرف والصنائع، الذين انتظموا في سلك المصانع الكبرى التي أنشأها محمد علي كالترسانة الحربية والبحرية، فمارسوا صناعات جديدة وتكونت منهم طبقة من العمال الفنيون كان لهم أثر في تقدم مصر الصناعي [2]. أما عمال الصنائع اليدوية في الصناعات الصغرى التي كانت معروفة من قبل قد ساءت حالتهم بسبب نظام الاحتكار حتى اضطر كثير منهم إلى ترك الصناعة والاشتغال بالزراعة[3].

- الفلاحون: كان الفلاحون في القرن التاسع عشر يعانون من كثرة الضرائب ويقاسون من السخرة التي كانت تستمر لمدة شهرين أو أكثر، و يذكر المؤرخون والرحالون أن الفلاحين كانوا يعاملون معاملة أشبه بمعاملة العبيد، ويكلفون بأكثر الأعمال مشقة كحفر الترع والقنوات بأيديهم، الأمر الذي أدى لهجرة قرى بأكملها وتناقص عدد السكان بصورة واضحة[4].

---

[1] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 547.

[2] - محمد علي مرسي، المرجع السابق، ص27.

[3] - صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص268.

[4] - خيري أبو العزايم فرجاني: ملامح التطور الاقتصادي المصري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية ،دط، دن، دم: دس، ص12.

- الأعراب "البدو": وهم قبائل يعيشون حياة أفضل من حياة الفلاح ويسكنون في الخيام، حاول محمد علي إخضاعهم وإجبارهم على التوطين وتملك الأراضي وذلك لتتخلص مصر من غاراتهم وما تحدثه من اضطرابات في البلاد، فأجبرهم على العمل، كما حرص خلفاء محمد علي على إخضاع البدو والقضاء على الاضطرابات التي كانوا يثيرونها.

- فئة الرقيق: إستقدم محمد علي الرقيق واستعان بهم في أمور شتى من بينها الجيش، فمنهم من أسر من الأروام في حرب اليونان اعتنقوا الإسلام ومنهم الجواري البيض، نحو ثلاثة آلاف في بيوت الأغنياء وقد اعتنق أغلبهن الإسلام وكان يوجد في القاهرة أيضاً نحو ألف جارية حبشية أو سودانية، واندمج كل أولئك في الهيئة الاجتماعية المصرية وصاروا مع الزمن من عناصر تكوينها لا يختلفون في شيء عن عناصرها الأصلية[1].

- فئات أو طوائف أخرى: عاش كثير من الأوروبيين في مصر منذ القرن التاسع عشر، واندمج بعضهم في المجتمع المصري وظل البعض الآخر محتفظا بهويته، وعُرفوا مصرياً باسم "الخواجات".

ومن أشهر الجاليات الأوروبية التي اندمجت في الحياة المصرية، الأرمن واليونانيون وقد تزايد نفوذ الأرمن في مصر منذ عهد محمد علي الذي استعان بهم كمترجمين ومستشارين ووزراء، وقد أشتهر الأرمن بإتقانهم الصناعة ومهارتهم في التجارة، مما أتاح لكثير منهم أن يكونوا الثروات، ويمتلكوا الأراضي والعقارات.

أما اليونانيون أو كما سماهم المصريون الأروام، فقد كانوا يشكلون طائفة كبيرة في مصر وغلب عليهم العمل بالتجارة التي مكنتهم من الإختلاط بكل طوائف المجتمع المصري سواء في المدن أوفي القرى، وأن يعيشوا في مستوى اقتصادي أفضل من الفلاحين وأصحاب الحرف الصغيرة[2]، كما كون بعضهم ثروات لا بأس بها. وإلى جانب هؤلاء عاش فرنسيين وإيطاليين

[1] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 552.

[2] - أحمد علي مرسي، المرجع السابق، ص34.

وغيرهم من الأوروبيين. كما وفد إلى مصر السوريين واللبنانيين مشتغلين في التجارة والصحافة.

وقد سار محمد علي في سياسته على الاعتماد على هؤلاء في تسيير شؤون مصر، وقد نهج على منواله عباس والأول ولكن بوصول سعيد إلى حكم مصر تغيرت نظرته إلى هؤلاء، وذلك نظراً لخشيته من مؤامراتهم ودسائسهم، فقرب إليه المصريين ليكونّ منهم عصبية تساند حكمه.

ومما يؤخذ على هذا التحول أنه تم دون إشراك القوى الشعبية التي أعانت محمد علي على الوصول للحكم بل أنه تم على حساب تصفيتها والقضاء عليها[1].

المبحث الثالث: تقييم إصلاحات محمد علي الاقتصادية

إن الإصلاحات الإقتصادية التي استحدثها محمد علي في مصر إمتد تأثيرها لعقود عديدة في تاريخ مصر الحديث فضلا عن أنه مؤسس "الأسرة العلوية" أسرة محمد علي كما أطلق عليها آنذاك. هذه الأسرة التي حكمت مصر حتى عام 1952م. فهل قصد محمد علي من هذه الإصلاحات سعادة مصر ومجدها، أو سعى وراء جني منافع شخصية؟.

لقد اختلفت وجهة نظر المؤرخين تجاه هذه الإصلاحات فمنهم من مدح ومنهم من قدح وكل برر قدحه أو مدحه بوقائع محددة اتخذها حججاً وبراهين.

1-تثمين الإصلاحات الاقتصادية

إن عبقرية محمد علي يرجع إليها الفضل الكبير في تنظيم الإصلاحات واستثمارها وتوجيهها إلى خير مصر وعظمتها، كما أن مواهب الأمة المصرية وحسن استعدادها للتقدم كل ذلك كان مادة الاستجابة لدعوة محمد علي، ومنها تكون الفلك النوراني لتلك النهضة التي سطعت شمسها في عصره. فلو أنه تولى الحكم في بلد آخر من بلدان السلطنة العثمانية وقتئذٍ لدفنت فيه عبقريته، ولما استطاع أن يشيد ذلك الملك العظيم الضخم، ولا أن ينهض بتلك المشروعات والأعمال الجليلة[2].

[1] - محمد محمود السروجي، المرجع السابق، ص94.

[2] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص13.

يعتبر محمد علي البناء العظيم في رأي الرافعي، الذي يعُد عصره بمثابة صفحة مجيدة من صفحات الحركة القومية، ففيه نشأة الدولة المصرية الحديثة وتحقق الاستقلال القومي، وشيدت الدعائم الكفيلة بالقيام به وفيه تأسس الجيش والأسطول المصري والثقافة، ووضعت أسس النهضة العلمية والاقتصادية للبلاد، فهو عصر استقلال وحضارة وعمران، كما وصفه جمال حمدان بأنه آخر المماليك العظام وأول الفراعنة الجدد[1].

أطلق عليه معاصروه لقب "صوتر" أي المنقذ، وذلك لأنه أنقذ القطر من الفوضى، وفتح أمامه أبواب السعادة في المستقبل، فاستحق عن جدارة التعريف الجميل ما أقره باسمه عارفو الفضل من معاصريه، وأقرته له الأجيال التالية لجيله، ألا وهو "محي الديار وأبو مصر الحديثة"[2]. فقد كان محمد علي حريصاً على مصر متيقظاً تيقظاً غريباً لسد كل باب قد ينشأ عنه تدخل أي دولة أوروبية كانت في شؤون البلد الداخلية لذلك رفض الموافقة على مشروع إنشاء ترعة السويس، لأن ذلك المشروع كان يقضي بأن تنشأ الترعة من الإسكندرية إلى مصر ومن مصر إلى السويس فتجتاز مراكب الدول داخل البلاد رافعة أعلام دولها، فيحدث من الطوارئ ما يبرر تدخّل إحدى تلك الدول في الشؤون المصرية.

بعض الايجابيات: وهي حجج من نوّهوا بإصلاحات محمد علي وثمّنوها

- أدخل محمد علي تغيرات جديدة ساهمت في تطوير الحياة الاجتماعية وتغير نمط حياة الفلاح كإدخال محاصيل جديدة وتوسيع زراعتها مثل القطن طويل النيلة وتعميم الأساليب الزراعية، إضافة إلى الاهتمام بنظام الري والعمل على تحسينه[3].

- يعتبر إلغاء نظام الالتزام الذي قام به محمد علي انقلاباً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً في حياة الفلاح، لأنه خلصهم من ظلم واضطهاد الملتزمين،كما له الأثر الأكبر في ظهور طبقة الملاك الذين قدر لهم فيما بعد القيام بدور مهم وأساسي في تاريخ مصر الحديث[4].

[1] - عبد الرحمان الرافعي، المرجع السابق، ص 12.
[2] - إلياس الأيوبي، المرجع السابق، ص107.
[3] - أحمد طربين، المرجع السابق، ص 77.
[4] - محمد عرابي نخلة: المرجع السابق، ص 178.

- شهدت فترة حكم محمد علي تطوراً ملحوظ اً في الإنتاج الزراعي فلم يعد قاصراً على الاستهلاك وإنما تعداه إلى الإنتاج من أجل التصدير. مثل القطن الذي أصبح سلعة مصدره. ولاسيما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر[1].

- عمل محمد علي على بناء قاعدة صناعية متطورة، فشجع الشوام والمغاربة والأوروبي ين على المجيء إلى مصر للعمل فيها والاندماج مع أبنا ءها. كما أصدر عدداً من القرارات التي تشجع الهجرة إلى مصر، وهذا يدل على تشجيعه للاستثمار في وقت مبكر، منذ 04 أبريل 1814م.

- إن سياسة محمد علي الصناعية كانت قائمة على ركيزتين: تأسيس صناعة حديثة وتطوير بعض الحرف القديمة لإنتاج سلع قادرة على منافسة السلع الأجنبية[2].

- جذب محمد علي إلى مصر عدد من التجار الأوروبيين نقلوا كثيراً من المهارات الفنية، بحيث غيرة هذه التطورات الشكل العام لتجارة مصر.

- حققت التجارة في عهد محمد علي انتعاش اً واسعاً، وذلك بسبب التطور الذي شهدته الزراعة والصناعة، وما تحقق من تغطية مطالب الشعب، ثم ما تحقق من فائض التصدير.كما ساعدت الطرق البرية التي مهدها محمد علي على انتعاش التجارة الداخلية، وساهم الأسطول التجاري وإصلاح ميناء الإسكندرية على تطوير التجارة الخارجية[3].

2- التقييم السلبي للإصلاحات:

بالرغم من الإصلاحات العديدة التي استحدثها محمد علي في مجال السياسة الزراعية، إلا أن معظم الأراضي الزراعية التي استلمها كانت غير صالحة للزراعة، وذلك لانسداد المجاري المائية أو لعدم صلاحيتها للري من جهة، وهروب الفلاحين من قراهم، وتركهم لأراضيهم بسبب تضررهم من السلب والضرائب من جهة أخرى، بحيث لم يستفد الفلاح من ذلك كثيراً، وازدادت حالته بؤساً نتيجة للسياسة الاحتكارية التي اتبعها محمد علي في احتكار

[1]- شوقي الجمل وعبد الرزاق، المرجع السابق، ص 91.
[2] - محمد عرابي نخلة، المرجع السابق، ص179.
[3]- أحمد شلبي، المرجع السابق، ص 397.

المحاصيل الزراعية [1]. وفي هذا الصدد يقول عبد الرحمان الرافعي : "إن احتكار الحكومة للحاصلات الزراعية عمل ينطوي على الظلم والإرهاق وفيه مصادرة لحق الملكية، وحرمان للمالك من الاستمتاع بحقه، ومن الانتفاع بتزاحم التجار على الشراء، ذلك التزاحم الذي ينجم عنه مضاعفة الثمرة للبائع"، إذ أن محمد علي لم يترك للفلاح الحرية في زراعة ما يشاء من المحاصيل، وإنما أخضعه لنظام زراعات جديدة، بعدما ثبت للحكومة أنها مربحة تجاريا[2].

وقد ترتب على السياسة الضريبية المرتفعة والتعسف في تحصيلها واحتكار الدولة للمحاصيل، أن أصبح الفلاحون يشعرون بأن حيازة الأرض عبء يصعب احتماله، كما كانوا يعاملون معاملة أشبه بمعاملة العبيد، ويكلفون بأكثر الأعمال مشقة كحفر الترع والقنوات، فصار هروبهم من الأرض سمة بارزة من سمات عهد محمد علي الذي اضطر لإصدار عقوبات صارمة ضد من يهربون من الأرض[3].

وفي هذا الصدد بقول أحد المعترضين أن المنشآت التي أنشأها محمد علي أغلبها أقامها على قواعد الإرهاق. فمثلا ترعة المحمودية، فإن الرواة يزعمون أن في تراب جسرها مدفونة عظام أكثر من عشرين ألف من الفلاحين الذين استغلوا في حفره[4].

جاء محمد علي بسياسته القائمة على احتكار الدولة المتمثل في ملكية وسائل الإنتاج وقوة العمل وناتج العمل[5]، حيث قام بتصفية فئة التجار وأصحاب الحرف التي كان من الممكن أن تتطور بشكل طبيعي، وأن تحدث تراكماً أولياً يساعد على تمويل صناعات وطنية، ولكن محمد علي لم يوقف تطورها فحسب بل وجه إليها ضربة قاصمة بنظام الاحتكار الذي انتهجه وبذلك دمر إمكانية قيام صناعات أهلية كبيرة.

---

[1] – خليل إبن أحمد الراجي: تاريخ الوزير محمد علي باشا ، تح: دانيال كريسيليوس، ط 2، الأوقاف العربية، القاهرة: 1997م،ص 118.

[2] – أحمد طربين، المرجع السابق، ص78.

[3] – خيري أبو العزايم فرجاني: المرجع السابق، ص 12.

[4] – إلياس الأيوبي، المرجع السابق،ص 106.

[5] – عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 209.

إستولى محمد علي على جميع المصانع مثل مصنع الزيتون عام 1833م، ومنع الحرفيين من إقامة أي صناعة لحسابهم الخاص وأجبرهم بالعمل لحساب الحكومة فقط، كما كانت الحكومة تماطل في دفع ثمن ما ينتجه هؤلاء الحرفيون، بالإضافة إلى أن تلك الأسعار كانت هزيلة للغاية، فإن الصناع كانوا يخسرون الكثير بسبب الإ تاوات التي كانت تفرض عليهم وتلاعب الكتبة ورجال الإدارة في المكاييل والمقاييس، مما أدى إلى ترك الكثيرون منهم العمل في المصانع، وارتفاع أسعار جميع المبيعات من ملبوسات وغلال.

فالعمال في المصانع كانوا يعملون طبقاً لنظام السخرة وكانوا يعيشون في ثكنات شبه عسكرية تحت الحراسة المشددة، وذلك نتيجة التجنيد الإجباري[1]، إذ كانوا يجمعون في المصانع تقريباً بنفس الطريقة التي يجمع بها الجنود، فيبقون هناك إلى أن تسنح لهم فرصة الهروب. كما أثرت سياسة محمد علي الصناعية على الزراعة تأثيراً مضاداً، وذلك أنها ج ذبت من الزراعة رؤوس أموال كثيرة كان من شأنها أن تحقق عائدات أضخم لو استثمرت في الزراعة، كما أنها حرمت الزراع من عدد كبير من العمال الذين كانت تحتاج إليهم الزراعة، إضافة إلى ذلك أن عدداً كبيراً من الثيران قد أخذ من الزراعة لتوفير القوى المحركة اللازمة لتشغيل الآلات في المصانع[2].

إن اهتمام محمد علي بالأسواق الغربية وفتح الآفاق الجديدة للتجارة، قد زاد من اعتماد مصر على الأسواق الأوربية وجعلها سريعة التأثر بتقلبات الاقتصاد الأوروبي[3]، كما أن تدفق التجار الأوروبيين جعل مصر عرضة للتدخل الأوروبي في شؤونها الداخلية، فزعمت الحكومات الأوروبية أن لها الحق في حماية تجارها ومصالحها التجارية بمقتضى معاهدات الإمتيازات الأجنبية[4]. تعرضت فئة التجار للضغط والاضمحلال بسبب احتكار محمد علي للتجارة الداخلية والخارجية وضرائبه الباهضة التي يفرضها عليهم، حيث كان يشتري المحاصيل بالثمن الذي يحدده.

[1] – خيري أبو العزايم فرجاني، المرجع السابق، ص09.

[2] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص 271.

[3] – عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 250.

[4]– صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص278.

وصفت الكتب التاريخية المدرسية محمد علي بأنه "جعل من نفسه المالك الوحيد لأرض مصر والتاجر الوحيد لحاصلاتها، والصانع الوحيد لصناعتها ". ولقد حرم هذا الوالي الفلاح والعامل والتاجر المصري من ثمرة جهودهم[1].

فقد أصدر أمراً في عام 1816م يمنع بموجبه الناس من أكل الفول والحمص والحلبة والخضروات، حتى يتسنى له شراء محاصيلها بأسعار متدنية ليعود فيبيعها بأسعار عالية، وكانت سلطاته تراقب المحاصيل من وقت زراعتها حتى تصبح صالحة للتسليم حتى تضمن أن الفلاحين لم يأخذوا منها شيئاً لاستهلاكهم الخاص. وترتب على ذلك سلسلة من الأزمات في المواد الغذائية وعجز في الاستهلاك المحلي [2]. رأى الجبرتي أن ظلم محمد علي واضحٌ عندما منع الفلاحين من أخد شيء من البقول المزروعة . فوصفه بالرجل الظالم المستبد[3].

هذه السلبيات لم تمنع محمد علي من أن يكون أكثر حكام مصر استنارة ورقياً، فقد استطاع أن يزحزح القوالب القديمة في مصر كي يجعلها دولة حديثة ذات اقتصاد حديث أثرت في بلورة مفاهيم جديدة في المجتمع المصري خلال القرن التاسع عشر [4]. كما أن تجربته أوضحت مدى أهمية موقع مصر ودورها في المنطقة، فوضعها بذلك في دائرة التحديث لذلك يمكن أن نطلق عليه مؤسس الدولة المصرية الحديثة[5].

3- مآلُ الإصلاحات:

تضمنت خطة محمد علي وضع نظم جديدة ومتطورة للتعليم والزراعة والتجارة أي أقام البنية التحتية والاقتصادية لدعم طموحاته، وبناء جيش قوي وحديث، لكن الحال لم يدم طويلاً

[1] - عبقرية البطل: تجربة محمد علي مؤسس الدولة الحديثة، المركز العربي للبحوث والدراسات ، . http/ www acrseg. org 25/04/2017. 20 :00

[2] - حيري أبو العزايم فرجاني، المرجع السابق، ص09.

[3] - عبد الرحمان الجبرتي، المصدر السابق، ج4، ص01.

[4] - الجميل سيار: تكوين العرب الحديث، دط، دار الشروق، عمان: 1997م، ص340.

[5] - وهيبة عيشي وزينب لطرش: التجربة الإصلاحية لمحمد علي باشا في بناء الدولة المصرية الحديثة 1805- 1848م، رسالة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار: 2014 / 2015م، ص54.

لمحمد علي في توالي سلسلة الانتصارات والإصلاحات[1]، إذ بدأت إصلاحاته في السنوات الأخيرة تأخذ منحى عكسياً، متأثرة بعدة عوامل أدت لفشل مشروعاته في شتى المجالات.

وقع محمد علي في أخطاء جسيمة أدت إلى تدهور مشروعاته الإصلاحية وعلى رأسها محاولته تكوين جيش ضخم ، بجمع عدد من أبناء الشعب مما أدى إلى نقصان اليد العاملة في الزراعة[2]، كما أن حلمه بتحويل مصر من بلد زراعي إلى بلد صناعي قد قلل من عدد المزارعين. إضافة إلى أن الصناعة التي انتهجها كلفت مصر تضحيات كثيرة بالغة الضرر لأنها قضت على الصناعات اليدوية القديمة مما جعل المواطنين في مصر ينفرون من الأشغال بالصناع[3].

بالإضافة إلى أن معاهدة لندن التي عقدت سنة 1840م منحت لمحمد علي حكما وراثيا في أسرته، شرط أن تبقى مصر ولاية عثمانية [4]، والتي كانت سبباً آخر في انهيار مشروعاته الإصلاحية والنهضوية والتوسعية و قيدت نشاطه الاقتصادي وقتلت تجربته الصناعية والعسكرية[5]، فاضطر لإغلاق العديد من المصانع التي أنشأها مثل مصنع الحبال الذي أغلقت أبوابه و لم يبق منه سوى ورشة صغيرة لإصلاح السفن الصغيرة[6]. ولأسباب صحية لم يعد قادراً قادراً على الاضطلاع بأعباء الحكم إثر إصابته بضعف في قواه العقلية.

ونظراً لتدهور صحة محمد علي تقلد ابنه إبراهيم الولاية في جويلية 1848م، لكن المنية وافته في نوفمبر من نفس العام، و استلم عباس الأول ابن طوسون الولاية عام 1848م، و لم يلبث محمد علي أن توفي في 02 أوت 1849م بالإسكندرية ونقل إلى القاهرة ودفن بمسجده في القلعة[7].

---

[1] – ناصر الأنصاري: المجمل في التاريخ، ط1، دار الشروق، القاهرة: 1993م، ص 217.

[2] – وهيبة عيشي وزينب لطرش: المرجع السابق، ص51.

[3] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص268.

[4] –أحمد عزة عبد الكريم: دراسات في تاريخ العرب الحديث، دط، دار النهضة العربية، لبنان: 1970م، ص173.

[5] – مفيد الزيدي، المرجع السابق، ص199.

[6] – صلاح أحمد هريدي: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، المرجع السابق، ص244.

[7] – عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص 225.

وبوفاة محمد علي كانت مصر قد دخلت مرحلة تاريخية جديدة في حياتها السياسية والثقافية، وقد حاول خلفاؤه الاستمرار في النهضة فلم يتمكنوا من ذلك، إذ لم يكونوا على المستوى الذي كان عليه محمد علي من الكفاءة والقوة والذكاء [1]، حيث اتبع هؤلاء سياسة الإسراف والتبذير، ثم القروض المالية التي استدانوها من الأجانب، مما فتح الباب أمام التدخل الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية وخاصة إنجلترا وفرنسا، وكان سعيد أول من اتبع هذه السياسة ثم خلفه إسماعيل ابن إبراهيم الذي قد تعلم ونشأ في فرنسا.

خلاصة الفصل:

ما من أحد يقدر أن ينكر أن محمد علي بلغ من الرفعة والشهرة والمقام بفضل قوة إدراك عظيمة، ولا يسع المؤرخ المنصف إلا الاعتراف بأن أعمال محمد علي قد أفادت البلاد فائدة لا يمكن أن نجد لها مثيلاً، ولو اكتنفها مظالم ومغارم كثيرة، كاحتكار محمد علي الاستغلال الزراعي والاتجار بمحصولات البلاد، فلو لم يستأثر بالأطيان لما خدّد الأرض المصرية ترعاً ولما أدخل إلى الزراعة المصرية شتى النباتات الجديدة ولاسيما القطن والزيتون، فنجد استئثاره بالأطيان زال، وأما الترع والنباتات الجديدة فباقية، ولو لم يستأثر بالمحصول والاتجار لاستمر القطن منفصلاً عن العالم كما كان في عهد المماليك ولما انتشرت فيه حركة المدنية النشيطة التي كيفته فدفعته بعد مدة وجيزة نحو الرقي والتقدم، فنجد أن الاستئثار بالمحصول والاتجار قد زال، وأما حركة المدنية فباقية ورقي القطر وتقدمه، ولو لم يجمع المال بكل وسيلة فأرهق المصريين إرهاقا عظيماً في جمعه، لما تمكن من إبراز أي إنشاء من المنشآت التي غيرت وجه القطر المصري تغيراً تاماً، فأما الإرهاق فزال وأما المنشآت فباقية.

[1] – أسماعيل أحمد ياغي، ج2، المرجع السابق، ص 23.

الخاتمة

من خلال بحثنا ودراستنا لموضوع محمد علي باشا ودوره في بناء اقتصاد الدولة المصرية الحديثة 1805- 1848م. توصلنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- كان محمد علي جندياً ألبانياً ضمن الوحدة الألبانية التي أتت لمحاربة الفرنسيين في مصر ، إذ كان لحملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798م أكبر الأثر في وصول محمد علي باشا إلى حكم مصر وتأسيس باشاوية وراثية فيها، كما لعبت الأحداث التي نجمت عن تلك الحملة دوراً مهماً في تهيئة الظروف المناسبة لذلك الوصول.

- نجح محمد علي بفطنته وذكائه وشجاعته في الوصول إلى منصب والي مصر بعد صراع عنيف مع قوات المماليك من جهة ومع القوات العثمانية من جهة.

- تولى محمد علي شؤون مصر بإرادة الشعب، وذلك بعد أن استمال العلماء ووعدهم بأن يسير بالعدل وإقام ة ا لأحكام والإقلاع عن المظالم و أن لا يفعل أمراً إلا بمشورتهم ومشور ة زعماء الشعب وعلى رأسهم عمر مكرم.

- إثر تولي محمد علي الحكم عمل على التخلص من كل العقبات التي وقفت حائلاً أمام تحقيق طموحاته، وبالقضاء عليها تمكن من توطيد السلطة في يده لمدة طويلة، فبعد سنة 1811م بدأ يسعى لانتهاج سياسة تمثلت في الإصلاحات للحفاظ على كيان دولته الجديدة.

- أخذ محمد علي على عاتقه إصلاح شؤون مصر ضمن خطة منظمة، تقضي بإدخال تغيرات اقتصادية على مختلف الأصعدة لجعل مصر دولة حديثة تواكب التطور الذي كان سائد اً في الدول الأوروبية.

- نظم محمد علي الاقتصاد المصري علي قاعدة الاحتكار التي اتخذها نهجاً سيطر من خلاله ا على الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي، فاحتكر بواسطته إنتاج وشراء القطن المغزول وجميع أنواع المنسوجات.

- عمل محمد علي على تطوير الاقتصاد المصري في الزراعة و الصناعة والتجارة ففي الزراعة قام بإدخال مزروعات جديدة إلى مصر وخاصة الأنواع الاقتصادية مثل القطن والقنب والنيلة والتوت

وقصب السكر، ولكي يعزز الزراعة ودورها في نهضة مصر قام بزيادة مساحة الأرض التي تمتلكها حكومته وذلك بمصادرة أراضي المماليك، وكانت خطوته الجريئة في هذا المجال تتمثل في إلغاء نظام

الالتزام 1809م، وقام بعدها بمسح الأراضي عام 1813م، وعمل على تحسين طرق الري وشق الترع وحفر القنوات.

- للنهوض بالقطاع الصناعي أنشأ محمد علي المصانع الحربية والمدنية في مختلف أنحاء القطر المصري، وأدار الكثير من الآلات وأرسل الكثير من البعثات إلى الخارج، ثم استقدم الخبراء الأجانب بهدف تطوير الصناعات القديمة التي كانت قائمة في مصر.

- عمل محمد علي جاهداً على تطوير وازدهار التجارة، فوسع ميناء الإسكندرية وجعله جاهزاً لاستقبال سفن كبيرة، وأمر بإعادة افتتاح الطريق البري القديم من أجل المتاجرة بالمحاصيل وتصديرها، لكن العامل الرئيسي الذي أ دّى إلى تنشيط التجارة المصرية وازدهارها هو نظام الاحتكار، فأصبح محمد علي بمقتضى قانون الاحتكار المصدر الوحيد للبضائع المصرية والمستورد الوحيد لاحتياجات السوق المحلية في مصر.

- كان للتطورات الإقتصادية التي شهدتها مصر في القرن التاسع عشر أقوى الأثر في إعادة بناء المجتمع المصري، فبالرغم من أنها حققت الكثير من العوائد المالية، إلا أنها قامت على حساب فئات اجتماعية خاصة الفلاحين والحرفي ين الذين تضرروا من مصادرة أراضيهم وتدهور حرفهم، ومن نظام السخرة وثقل نظام الجباية والتلاعب بقيمة العملة والعائدات من صادرات الدولة. فكان ذلك نوعاً من المضاربة الاقتصادية غير الرابحة.

- أسس محمد علي المدارس الحديثة التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والعسكرية، مما بث في الأهالي روح اً معنوية جديدة ، ساعدت على تكوين طبقة متوسطة متنورة. وإثر عودة

البعثات التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا في مختلف التخصصات بدأت حركة الاستنارة تجد طريقها إلى مصر في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر خاصة بعد إنشاء مطبعة بولاق التي أسهمت في تطوير الثقافة في مصر.

- إن الفترة التي بين عام 1807م إلى 1825م اتسمت بفتح المجال أمام الجهود الإصلاحية لمحمد علي في البلاد تمهيداً للاستقلال عن الدولة العثمانية، ففي هذه الفترة بدأ محمد علي يعد مصر للالتحاق بركب الحضارة والمدنية والتقدم الذي تخلفت عنه قرابة الثلاثة قرون، لكن الحال لم يدم طويلاً لمحمد علي في توالي سلسلة الإصلاحات، حيث أدت عوامل خارجية وأخرى داخلية إلى إجهاض مشروعاته الإصلاحية.

- بدأت الدولة العثمانية تشعر أن تفوق محمد علي بات يهدد بقاءها، كما أن بعض الدول الأوروبية رأت في محمد علي تهديد اً لمصالحها في المنطقة ،ـــ فدعت إلى عقد معاهدة لندن عام 1840م التي قيدت نشاطه الاقتصادي، وقتلت تجربته الصناعية والعسكرية.

- تمثل العامل الداخلي الذي قضى على إصلاحات محمد علي في خلفائه الذين لم يتمتعوا بنفس عزمه وإرادته، خاصة حفيده عباس الأول الذي تولى الحكم بعد جدّه و لم يهتم بمواصلة الإصلاحات، إذ قام بنفي بعض العلماء إلى خارج مصر وإرجاع البعثات العلمية إلى أوروبا، فأدى هذا كله إلى إجهاض تلك التجربة التي أراد بها محمد علي بناء دولته الحديثة.

وفي الختام نعتقد أن إصلاحات محمد علي الاقتصادية سيفٌ ذو حدّين، أفادت مصر الحديثة كثيراً بقدر ما شابها من نقائص وزلّات، ويبقى هذا الموضوع بحاجة إلى دراسات أخرى معمّقة لكشف جوانبه وانعكاساته على المستويينِ القريب والبعيد.

الملاحق

ملحق رقم:01[1]

محمد علي بالعمامة.

[1] – شوقي أبو خليل: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دط، دار الفكر، دمشق: 2001م، ص124.

الملحق رقم:02

صورة توضح محمد علي بالطربوش[1]

[1] – جرجي زيدان، المرجع السابق، ص196.

الملحق رقم:03

خريطة توضح حملة فريزر الانجليزية في منطقة رشيد والحماد[1]

[1]- شوقي الجمل وإبراهيم عبد الرزاق، المرجع السابق،ص137.

الملحق رقم:04

صورة توضح محمد علي في القلعة وقت مذبحة المماليك[1]

[1] – عمر الاسكندري وسليم حسن، المرجع السابق، ص127.

الملحق رقم: 05

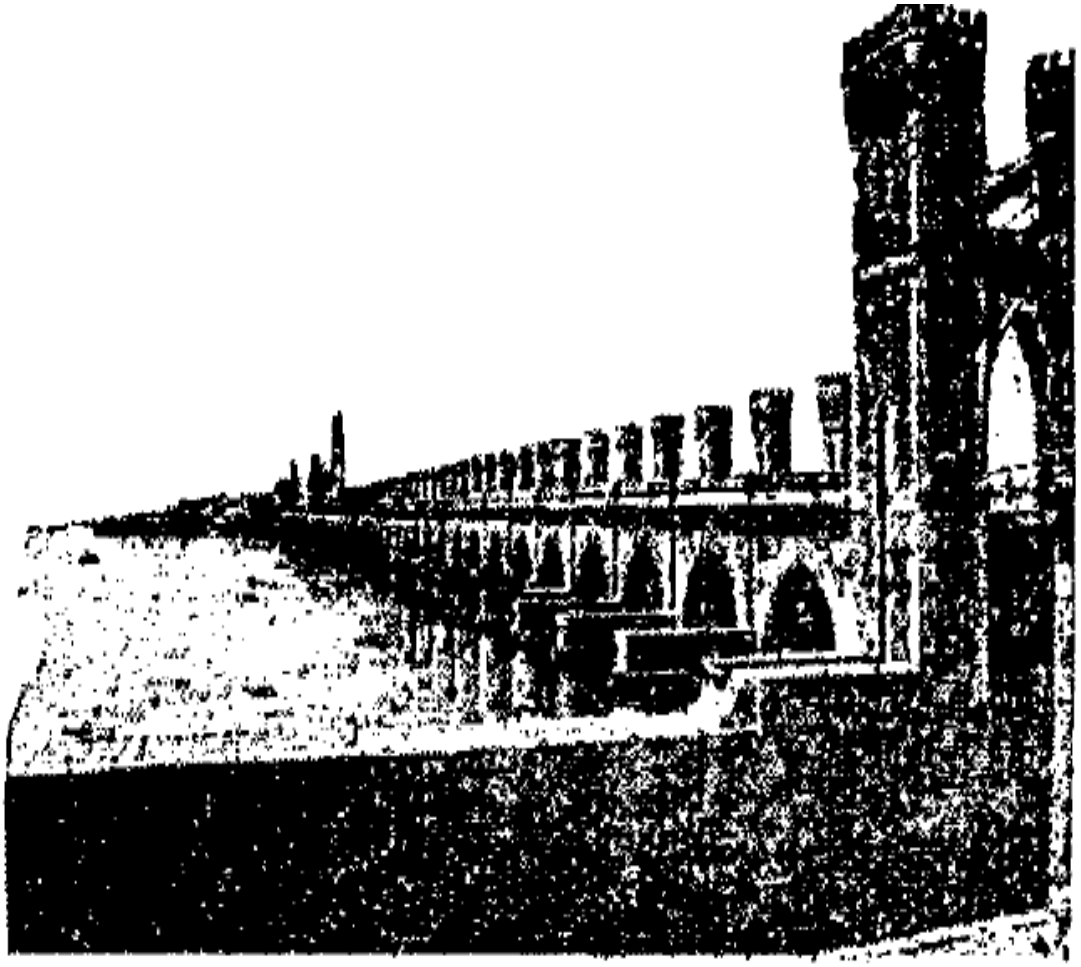

صورة توضح القناطر الخيرية[1]

[1] – جرجي زيدان، المرجع السابق، ص178.

الملحق رقم:06

صورة توضح مطبعة بولاق[1]

[1] _ https// www . google .dz 15/05/2017 .15 :00

الملحق رقم: 07

صورة توضح الطهطاوي مؤسس مدرسة الألسن[1]

[1] ــ جرجي زيدان، المرجع السابق، ص193.

الملحق رقم: 08

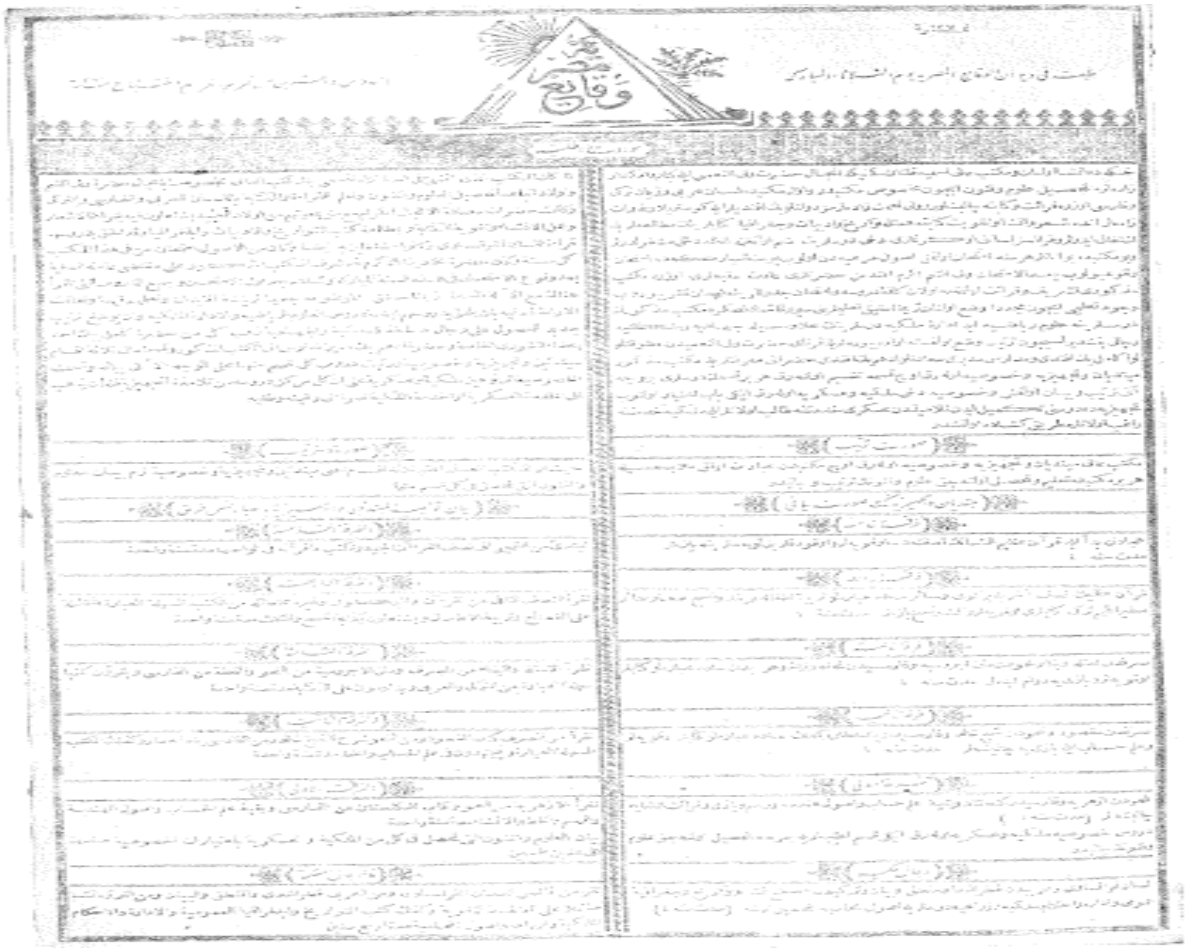

صورة توضح الصحيفة الأولى من أحد أعداد الوقائع – بولاق سنة 1845م.[1]

[1] ـ رضوان أبو الفتوح، المرجع السابق، ص312.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

1 ــ أنطونيوس جورج: يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية ، تر: ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط2، دار العلم للملايين، بيروت: 1987م.

2 ــ بيرتون رتشارد: رحلة بيرتون إلى مصر والحجاز، تر: عبد الرحمان عبد الله الشيح، ج 1، دط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، دم: 1994م.

3 ــ الجبرتي عبد الرحمان بن حسن: عجائب الآثار في التراجم والأخبار، تح: عبد الرحيم عبد الرحمان عبد الرحيم، ج3، مطبعة بولاق، دار الكتب المصرية، القاهرة: 1989م.

4 ــ الراجي خليل بن أحمد : تارخ الوزير محمد علي باشا ، تح: دانيال كريسيليوس، ط 2، الأوقاف العربية، القاهرة: 1997م.

5 ــ الطهطاوي رافع رفاعة ، تخليص الإبريز في تلخيص باريز ، تر: الصغير بن عمار، ط جديدة، دن، الجزائر: 2007م.

6 ــ المليانى يوسف: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب ، تح: محمد الششناوي، ط1، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1999م.

ثانيا: المراجع

1 ــ الأخطر ضيف الله محمد: محاضرات في النهضة العربية الحديثة ، دط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: .1980

2 ــ الأنصاري ناصر: المجمل في التاريخ، ط1، دار الشروق القاهرة: 1993م.

3 ــ الأيوبي إلياس: محمد علي سيرته وأعماله وأثاره، دط، دار الهلال، القاهرة: 1999م.

4 ــ الإسكندري عمر وسليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر ، دط، مكتبة مدبولي، القاهرة: دس.

5 ــ بيضون جميل: تاريخ العرب الحديث، ط1، دار الأمل، الأردن: 1992م.

6 ــ بدوى جمال: محمد علي وأولاده، دط، مكتبة الأسرة، دم: 1999م.

7 ــ جودة محمد غريب : موجز تاريخ العالم بالسنوات والأحداث ، دط، مكتبة القرآن، القاهرة: دس.

8 ــ الجمل شوقي وعبد الله عبد الرزاق إبراهيم: تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، دط، دار الثقافة، القاهرة: 1997م.

9 ــ جاد طه: معالم تاريخ مصر الحديث والمعاصر، دط، دار الفكر العرب، دم: دس.

10 ــ عبد الرحمان محمد حسين: نضال شعب مصر(1798- 1956)، دط، منشآت المعارف، القاهرة: دس.

11 ــ الدوري عبد العزيز: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، دط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: 2007م.

12 ــ رفعة محمد: تاريخ مصر السياسي في الأزمنة الحديثة ، ج1، دط، المطبعة الأميرية، القاهرة: 1934م.

13 ــ الرافعي عبد الرحمان: عصر محمد علي، ط5، دار المعارف، القاهرة: 1989م.

14 ــ الروقي عايض بن الخرام: حروب محمد علي في الشام وأثارها في شبه الجزيرة العربية (1831- 1839)، ط2، جامعة أم القرى، الرياض: 1986م.

15 ــ زيدان جرجي وأخرون: تاريخ مصر الحديث ، ج2، دط، مكتبة مدبولي، دم: 1999م.

16 ــ السروجي محمد محمود: دراسات في تاريخ مصر والسودان الحديث والمعاصر ، دط، دن، الإسكندرية: 1998م.

17 ــ سيار الجميل: تكوين العرب الحديث، دط، دارالشروق، عمان: 1997م.

18 ــ صبري محمد: تاريخ العصر الحديث مصر من محمد علي إلى اليوم ، دط، مطبعة مصر، القاهرة: 1927م.

19 ــ ضاهر مسعود: النهضة العربية واليابانية، دط، عالم المعرفة، دم: 1999م.

20 ــ ط وسون عمر: البعثات العلمية في عهد محمد علي ، دط، مكتبة المنارة الأزهرية، القاهرة: 1924م.

21 ــ طربين أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر، دط، المطبعة الجديدة، دمشق: 1996م.

22ــ ــ عزة عبد الكريم أحمد: دراسات في تاريخ العرب الحديث ، دط، دار النهضة العربية، لبنان: 1970م.

23ــ ــ عودة محمد عبد الله وإبراهيم ياسين الخطيب: تاريخ العرب الحديث، دط، دار الأهلة، عمان: 1999م.

24ــ ــ عمر عبد العزيز عمر: دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دط، دار النهضة العربية، بيروت: 1990م.

25 ــ عمر عبد العزيز عمر وآخرون: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517-1922)، دط، دار المعرفة الجامعية، دم: 2013م.

26ــ ــ عمر عبد العزيز عمر: في تاريخ العرب الحديث والمعاصر ، دط، دار المعرفة الجامعية، القاهرة: دس.

27ــ ــ عوف أحمد: أحوال مصر من عصر لعصر من الفراعنة إلى اليوم ، دط، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة: دس.

28ـــ ـــ الغالي الغربي: دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي ، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر: 2011م.

29ـــ ـــ فرجاني خيري أبو العزايم: ملامح التطور الاقتصادي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية، دط، دن، دم: دس.

30 ـــ فرج السيد: حروب محمد علي، دط، مكتبة عبد الحميد بدوى، القاهرة: 1999م.

31 ـــ أبو الفتوح رضوان: تاريخ مطبعة بولاق، دط، المطبعة الأميرية، القاهرة: 1953م.

32 ـــ أبو الفضل محمد عبد الفتاح: الصحوة المصرية في عهد محمد علي، دط، المجلس الأعلى للثقافة، دم، 1998م.

33 ـــ منصور أنيس: أعجب الرحلات في التاريخ، دط، دار نهضة مصر، القاهرة: 2002م.

34 ـــ نخلة محمد عرابي: تاريخ العرب الحديث ، ط 1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة: 2010م.

35 ـــ النوار عبد العزيز: تاريخ العرب المعاصر مصر والعراق ، دط، دار النهضة العربية، بيروت: 1973م.

36 ـــ نمير طه ياسين: تاريخ العرب الحديث، ط1، دارالفكر، عمان: 2010م.

37 ـــ هاشم هشام سوداني: تاريخ العرب الحديث (1516ـــ 1918)، ط 1،دار الفكر، عمّان، 2010م.

38 ـــ هريدي صلاح أحمد: دراسات في تاريخ مصر الحديث والمعاصر (1517ـــ1882)، دط، دم، القاهرة: 1999م.

39 ـــ هريدي صلاح: الحرف والصناعات في عهد محمد علي، تح: عمر عبد العزيز عمر، دط، دار المعارف، القاهرة: 1999م.

40 ــ ياغي إسماعيل: العالم العربي في التاريخ الحديث ، ط 1، مكتبة العبيكان، الرياض: 1997م.

الرسائل الجامعية:

1 ــ بن اعراب كلثوم: خطاب الإصلاح والنهضة في القرن 19 (حمدان خوجة ورفاعة رافع الطهطاوي نموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

2 ــ عيشي وهيبة ولطرش زينب: التجربة الإصلاحية لمحمد علي في بناء الدولة المصرية الحديثة 1805- 1848م، رسالة ماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار: 2014 / 2015م.

المجلات:

1 ــ خليل حامد: الفكر الاجتماعي والسياسي الحديث في لبنان وسوريا ومصر ، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع7، دار ابن خلدون، بيروت: 1978م.

2 ــ رجائي ريان محمد: نظام الالتزام في مصر العثمانية (1540- 1814)، مجلة الدراسات التاريخية، ع23، لجنة كتابة تاريخ العرب، دمشق: 1992م.

3 ــ زايد محمود: محمد علي رائد التجديد في العالم العربي ، مجلة تاريخ العرب والعالم، ع 1، المطابع التعاونية الصحفية، بيروت: 1978م.

الموسوعات:

1 ــ الزيدي مفيد: موسوعة التاريخ الإسلامي العصر العثماني ، دط، دار أسامة، الأردن: 2009م.

2 ــ الكيالي عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ج4، دط، دار الهدى، بيروت: دس.

3 ــ شلبي أحمد: موسوعة التاريخ الاسلامي والحضارة الإسلامية، ط 7، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة: 1986م.

4 ــ مرسي أحمد علي: موسوعة مصر الحديثة، مج9، دط، الهيئة المصرية، القاهرة: 1996م.

المعاجم والأطالس:

1 ــ البغدادي شهاب الدّين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي: معجم البلدان، ج3، دط، دار البصائر، بيروت: 1977م.

2 ــ عتريس محمد: معجم بلدان العالم، ط1، دار الثقافة للنشر، القاهرة: 2002م.

3 ــ وجدي محمد فريد: دائرة معارف القرن العشرين، مج4، دط، دار الفكر، بيروت: دس.

4 ــ أبو خليل شوقي: أطلس التاريخ العربي الإسلامي، دط، دار الفكر، دمشق: 2001م.

مواقع إلكترونية:

http/ www.acMSeg.oMg

https:// www. Google.dz

الفهارس

فهرس الأعلام

فهرس الأماكن

فهرس الموضوعات

فهرس الأعلام

الأعلام	الصفحة
-أ-	
إبراهيم أغا	06، 07، 18، 64، 65
ابن هشام	48
أحمدو طاهر باشا	07
اسكندر الأول	14
إسماعيل باشا	07، 47، 55، 65
آلفون دولينان	25
أمين أغا	11
-ب-	
البرديسي	08، 15، 17
برام	36
-ج-	
جان جاك روسو	47
جومار	47
-ح-	
حسن العطار	46
حسن بك الإسكندراني	45
-خ-	
خسرو باشا	08
خورشيد	07، 09
-د-	
دوكورث	11

دي راجوز	31

-ر-

رفاعة رافع الطهطاوي	46، 47، 48، 50، 55

-س-

ستوارث	12، 13
سدني سميث	07
سعيد باشا	47، 50، 55، 65
سليم الثالث	07

-ش-

شربروك	14
الشرقاوي	10
شوربجي	06

-ط-

طوزأغلى	13
طوسون	06، 07، 17، 48، 64

-ع-

عباس الأول	47، 48، 52، 64
علي بك السلاني	12
علي مبارك	46، 55

-ف-

فريزر	11، 12، 13، 14
فولتير	47

-ق-

القبطان باشا	10

-ك-

كلوت بك	39، 45

-ل-

لايان دي بلفون	29

-م-

مالكود	
محمد الألفي	10، 11، 12، 14، 15، 17
مظهر باشا	45 ، 55
مونتكير	47

-ن-

نابليون	07، 11
نقولا المسابكي	46

-و-

ويكوب	12، 13

فهرس الأماكن

الأماكن	الصفحة
-أ-	
الإسكندرية	13، 14، 28، 41، 59، 60، 64
أسيوط	16، 36
أسينا	
إنجلترا	39، 45، 48
إيطاليا	34، 39، 48
-ب-	
بولاق	34، 35، 37، 44، 46، 48، 49، 50، 51
-ج-	
الجيزة	09
-ح-	
الحماد	13،
- د-	
الدهقلية	26، 27
دمنهور	13، 36
دمياط	16، 18، 26، 27، 28
دنقلة	18
-ر-	
الرحمانية	14

رشيد	12، 13، 26، 27، 28، 36، 37، 41
شبرا	35

-س-

السودان	18، 47، 48

-ص-

الصعيد	08، 12، 17، 29

-ف-

فرنسا	39، 45، 47، 48، 65
فوه	36

-ق-

القاهرة	08، 13، 16، 18، 41، 46، 48، 57، 64

-م-

مرسيليا	41

-ن-

النمسا	48

-و-

الوجه بحري	24، 29، 36
الوجه قبلي	12، 13، 36
ورنة	16

فهرس الموضوعات

المحتوى	الصفحة
إهداء	
الشكر	
فهرست المختصرات	
المقدمة	أ – د
الفصل الأول: تولّي محمد علي حكمَ مصر وتوطيدُ سلطانه	
المبحث الأول: ظهور محمد علي وتوليه الحكم	06
أولا: ظهور محمد علي	06
ثانيا: تولي محمد علي الحكم 1805 م	08
المبحث الثاني: توطيد سلطان محمد علي على البلاد 1805-1811 م	10
أولا: صده لحملة فريزر الإنجليزية 1807 م	11
ثانيا: التخلص من الزعامات الشعبية 1809 م	14
ثالث التخلص من المماليك 1811 م	17
الفصل الثاني:إصلاحات محمد علي الاقتصادية	
المبحث الأول:الإصلاح الزراعي	20
أولا: تسيير الأراضي الزراعية	21
ثانيا: تنويع المحاصيل الزراعية	24
ثالثا: إنجاز المشاريع الزراعية	26
المبحث الثاني:الإصلاح الصناعي	29
أولا:الصناعات الحربية في عهد محمد علي	29
ثانيا: الصناعات المدنية في عهد محمد علي	32
المبحث الثالث: الإصلاح التجاري	37
أولا: احتكار التجارة الداخلية	37

ثانيا: احتكار التجارة الخارجية	38
ثالثا: وسائل النقل وطرق المواصلات	39
الفصل الثالث: انعكاسُ الإصلاحات ومآلُها	
المبحث الأول: انعكاس الإصلاحات على المجال الثقافي	42
أولا: نشاط البعثات العلمية نحوى الخارج	43
ثانيا: رفاعة رافع الطهطاوي نموذجا	44
ثالثا: ريادة مصر في حركة الطباعة	47
رابعا: مآل جامع الأزهر في خضم الإصلاحات	49
المبحث الثاني: انعكاس الإصلاحات على المجال الاجتماعي	51
أولا: التحولات الاجتماعية الكبرى	51
ثانيا: تكريس الطبقية المجتمعية	52
المبحث الثالث: تقييم إصلاحات محمد علي الاقتصادية	56
أولا: تقيين الإصلاحات الاقتصادية	56
ثانيا: التقييم السلبي للإصلاحات	58
ثالثا: مآل الإصلاحات	61
الخاتمة	65
الملاحق	69
قائمة المصادر و المراجع	78
الفهارس	
فهرس الأعلام	85
فهرس الأماكن	88
فهرس الموضوعات	91